

د. فوزي عبد الغني

# اتجاه الصحف المصرية نحو موضوع التحول إلى اقتصاد السوق



الناشر: شريك لبيب للدراسات  
ش. جامعة الدول العربية - المهندسين - القاهرة.







رقم الأيداع : ١٠٠١ / ١٩٩٣

الترقيم الدولي I . S . B . N : 977 \_ 5518 \_ 00 \_ 8



# **اتجاه الصحف المصرية**

## **نحو موضوع التحول**

## **إلى اقتصاد السوق**

**إعداد**

**\*\*\***

**د. فوزي عبد الغني**

**قسم الصحافة**

**كلية آداب سوهاج - جامعة أسيوط**

**١٩٩٣**

**الناشر: شبك ليك للدعاية**

**ش جامعة الدول العربية - المهندسين - القاهرة.**



بسم الله الرحمن الرحيم

"" سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا  
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ""

صدق الله العظيم  
سورة: البقرة







الإهداء

إلى.....

أمى مصر.







## تمهيد

عندما يكتب تاريخ الربع الأخير من القرن العشرين سوف يذكر بكل تأكيد وفي مكان بارز أن هذه الفترة قد اجتاحتها رياح سياسة وحركة التحول والإصلاح الإقتصادي ، ولكن الفترة التي سادت فيها ثورة الإصلاح الإقتصادي في دول العالم غير كافية لترجمة وتقييم ما حقته هذه السياسة من نجاحات في مجال النمو الإقتصادي وما ترتب عنها من نتائج هيكلية وتنموية.

إن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الإقتصادي يمكن أن يعنى أي إجراءات تتخذها الحكومة تسهم في تشكيل سلوك النشاط الإقتصادي علي أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الاسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق عليه "التخصيصية Privatization". (١)



وإذا كان علم الإقتصاد هو: العلم الذي يهتم بأسلوب توزيع الموارد الإقتصادية علي الإستخدامات المختلفة من أجل اشباع الحاجات الإنسانية (٢) فإن التغيير يعد أحد نوااميس الحياة. فالنظريات والنظم والقوانين في تغيير مطرد ومستمر ، وهذا ينطبق علي النظرية الإقتصادية والنظم السياسية والإقتصادية، ومن هذا المنطلق نجد أن تبني هذه السياسة لا يجب أن يكون بصيغة مؤقتة ولكن يجب أن يكون ذات طابع مستمر ويفكر متجدد يواكب المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تظهر في كل مرحلة من مراحل التنمية والإصلاح، حيث تعتبر هذه العملية الإصلاحية للإقتصاد متغيرة ومتطورة ، ولذلك يجب أن تستخدم أدوات ومعايير مرنة ديناميكية تتناسب مع المد والجزر والتفاعل الذي يحدث في عملية الإصلاح والذي يتأثر بطبيعة الحال بالظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي توجد في كل مرحلة من مراحل التنمية ، حيث أوضح لنا التاريخ الإقتصادي أن تجارب تحرير المجتمع من القيود الإقتصادية والسياسية وبناء مجتمع يعتمد علي الديمقراطية السياسية والحرية الإقتصادية أمر ليس باليسير ويواجه كثير من المشاكل والعقبات من خلال تجارب بعض الدول الأوروبية في عقدى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي حيث واجهت هذه الإتجاهات التحررية وإزاحة القيود بعض الصعوبات والمشاكل(٣).

وبالنظر الي الأوضاع في مصر يطرح صلاح حافظ(٤) سؤالا يقول: هل صحيح أن سياساتنا الحاكمة الان وبعد أربعين عاما من قيام الثورة قد تخلت عن شمولية الحكم الثوري وانتقلت من الشرعية الثورية ودخلت في الشرعية الديمقراطية؟ .

حيث يجيب الكاتب بقوله: " أخشى القول: أن المجتمع المصري يبدو الان وكأنه يمر بظروف مشابهة لتلك التي سادت قبيل ١٩٥٢ فمهدت بالتالي للثورة وحتمت إجراء تغييرات جذرية في مختلف مناحي الحياة المصرية. فالمجتمع يمر الان بمرحلة انتقال سريع



وتغير متعجل في علاقات القوي الإقتصادية والإجتماعية فرضتها سياسات الإصلاح الإقتصادى التى تنفذ الان بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومع القوي الدولية الواقفة وراء هاتين المؤسستين، فقد فرضت ضرورات هذا الإصلاح طي صفحة قديمة من صياغة العلاقات الإقتصادية والإجتماعية فرضتها متغيرات ثورة يوليو، على مدي سنوات بل وعقود لتبدأ صفحة أخرى قوامها الإقتصاد الحر وآليات السوق ، بدلا من اعادة توزيع التراث وتحقيق العدل الإجتماعي والتنمية المركزية والتعليم المجاني والدواء والعلاج للجميع الذي بشرت به ثورة يوليو واجتهدت في تطبيقه.



حيث يشهد المجتمع الآن خلافا واضحا ومتسارعا في توزيع الثروات واقتسام الدخول، فيعد تراجع مفهوم العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات بدلا من احتكارها في يد النصف في المائة تلك المبادئ التي جاءت بها الثورة، إذ بنا اليوم نكاد نعود إلى المربع رقم واحد حيث مساحة الفقر تتسع وعدد الفقراء يتزايد بينما الثروة تتركز في يد الفئة فوق القمة بصرف النظر عن مصادر هذه الثروة سواء كانت بالكسب الحلال أو عن طريق الفساد والإثراء غير المشروع. يبدو أن المشكلة موجودة في فكر الإدارة الاقتصادية، لأن الإدارة الناجحة هي أساس الوظيفة الصحيحة للمشروع (٥).

وعلى الرغم من تحفظ الكاتب الأستاذ / صلاح الدين حافظ .. بخصوص الإنطلاق نحو الأخذ بآليات السوق، إلا أن الوضع والمسار الاقتصادي في مصر بين المؤيد للإتجاه لآليات السوق بدون ضوابط وبين المتحفظ وبين الرفض للفكرة، كان من الضروري أن نتجذب نحو هذا الموضوع الهام للوقوف على اتجاهات صحف مصر في معالجتها له والحجج التي ساقتها للتدليل على وجهة نظرها في هذا الموضوع الحيوي والمصري بالنسبة لمصر التي لن تستطيع أن تمارس حرية قرارها ما لم يكن معتمدا على إقتصاد متين (٦).

كما أن هذه الصحف إذا لم تكن قادرة على الخوض بتعمق في هذه القضية موضوع الدراسة فإن قارئها قد يتركها إلى صحيفة أخرى ، حيث أصبح من أبجديات إدارة الصحف اليوم أن كل تغير يطرأ على القراء يؤثر تماما على المعدل الألفي لسعر بيع الإعلانات (٧).



## الفصل الأول

### تطور الفكر الاقتصادي



## الفصل الأول تطور الفكر الاقتصادي

من الثابت أن نشأة الفكر الاقتصادي Economic Thought، عملية سابقة من الناحية التاريخية عن نشأة علم الاقتصاد Science of Economy. فالأفكار الاقتصادية التي راودت المفكرين في مسائل اقتصادية شتى ومتناثرة مثل ماهية الثروة أو طبيعة ووظائف النقود، أو العوامل التي تحكم قيم الأشياء تجد جذورها في عصور الحضارات القديمة. وليس أدل على ذلك من أن كلمة اقتصاد Economy، تجد أصلها اللغوي في كلمتين يونانيتين هما كلمة Oikos، وتشير إلى المدينة أو المنزل، وكلمة Nomos، وتشير إلى قانون أو قواعد.

ولقد كانت كلمة اقتصاد التي أهداها أرسطو للفكر الاقتصادي تعني لدى الإغريق مجموعة من المترادفات في مقدماتها قواعد أو قوانين الذمة المالية، وقواعد أو قوانين الاقتصاد المنزلي، وقواعد أو قوانين شئون البيت أو الأسرة. أو المنهج الذي يتبعه رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله (٨).

وتجد هذه النشأة التاريخية القديمة للأفكار الاقتصادية تفسيراً لها في أن البشرية عرفت المشكلة الاقتصادية منذ فجر التاريخ. ولقد استغرقت هذه المشكلة شظراً كبيراً في جهد وفكر الإنسان على مر العصور، كما أن تفكير الإنسان حول هذه المشكلة قد اتسم بالتقدم والتطور عبر فترات التاريخ المتعاقبة. وإذا كان البعض يعتبر ظهور مقدمة ابن خلدون هي النقطة التي بدأ عندها مولد علم الاقتصاد نظراً لضخامة ما ساهم به من أفكار ونظريات سبقت عصره، ويرى



البعض الآخر أن ميلاد علم الإقتصاد ينسب للإقتصادي الإيطالي الشهير بيساكريا "Baccria" في القرن السادس عشر غير أنه مهما يكن الرأي حول مع من يبدأ علم الإقتصاد حياته، فإن كتاب آدم سميث "Adam Smith" "ثروة الأمم" سنة ١٧٧٦، يمثل الخط الفاصل بين الإقتصاد لمجموعة من الآراء المتناثرة في شتى المسائل ذات الصيغة المالية، وبينه كتحليل متماسك للظاهرة الإقتصادية، فقد استطاع آدم سميث أن يعطينا صورة كاملة للنظام الإقتصادي والعلاقات بين أجزائه وكيف يؤثر كل جزء في الآخر ويتأثر به، فلقد فعل آدم سميث للإقتصاد ما فعله إيزاك نيوتن لعلم الطبيعة(٩).

ومن الواضح أن هناك محاولات عديدة في مجال فهم الإقتصاد من منظور فئات مختلفة بعضها مرتبط بالشرائع السماوية من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة وتنظيم وتنمية النشاط الإنتاجي علي أسس جديدة بالإضافة لتنظيم السوق والتجارة علي أسس الحرية والمنافسة والسلوك الاستهلاكي ومفهوم التوازن وتحليل العوامل المحددة للنمو الإقتصادي والنشاط الاقتصادي للدولة بالإضافة الي ظهور عصر الرأسمالية التجارية والظروف التي ميزت هذا العصر، كما ظهر الفيزيوقراط (الطبيعيون) الذين اعتبروا أن الأرض وحدها هي مصدر الثروة وظهور المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية التي تزعمها الفريد مارشال، الذي كان له أسلوب في التحليل للأسعار ونظريتي التوزيع والإنتاج وتوقعاته لمستقبل السوق التنافسي(١٠).

وغير هؤلاء من العلماء الذين اهتموا بهذا المجال وبدأو يتشيعون لوجهة نظرهم في مفهوم النشاط الإقتصادي الذي أصبحت تسير عليه النظم الإقتصادية في دول العالم المختلفة اليوم، إن هذه الثقوب القائمة في كل توجه إقتصادي دعنا الي التعرف علي هذه النظم الإقتصادية ليس بتعميق الباحث في مجال الإقتصاد ولكن للاستعانة به كخلفية لهذه الدراسة التي تبحث في تحول نظام مصر الإقتصادي من -



الإقتصاد الموجه- (المملوك للدولة) الي إقتصاد القطاع الخاص (المملوك للأفراد) للتعرف علي الضوابط التي بنت عليها صحف الدراسة توجهاتها نحو هذا الموضوع جد الهام، حتي يمكن مساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات ووضع السياسات الإقتصادية المناسبة كما يقول بذلك مفهوم الإقتصاد القياسي *Definition of Econometrics* ، الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات الإقتصادية مستخدما النظرية الإقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية لاختبار النظريات الإقتصادية المختلفة للتحقق من انطباق هذه النظرية مع الواقع ومن ثم يمكن قبولها أو تعديلها أو رفضها أو التوصل الي نظرية جديدة.

كما يمكن للإقتصاد القياس أن يوفر تقديرات عن مرونتي العرض والطلب بأنواعهما المختلفة، حيث نجد أن رجال الأعمال لا يستطيعون اتخاذ قرار بزيادة سعر سلعة ما لزيادة الإيرادات الا بعد معرفة مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة ، وكذلك الحكومة لا يمكنها اتخاذ قرارا ما للتأثير علي مستويات الانتاج والإستهلاك في المجتمع إلا بعد معرفة مرونتي العرض والطلب بأنواعهما المختلفة، كما يساعد في وضع السياسات من خلال التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية في المستقبل يمكن لها أن تجيب علي العديد من الأسئلة المتعلقة بالمستقبل مثل: (١١)

- ١- ما هو الأثر المحتمل لزيادة سعر السلعة الأصلية علي الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية؟
- ٢- ما هو الأثر المحتمل لزيادة اسعار السلع البديلة علي الكمية المطلوبة من السلعة الألية؟
- ٣- ما هو الأثر المحتمل لزيادة أسعار السلع المكملة علي الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية؟
- ٤- ما هو الأثر المحتمل لزيادة الدخل للإتفاق علي الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية؟
- ٥- ما هو الأثر المحتمل للسياسة النقدية علي التضخم والبطالة؟



- ٦- ما هو الأثر المحتمل للسياسة المالية علي الإنفاق الاستثماري وتوزيع الدخل؟
- ٧- ما هو الأثر المحتمل لسياسة سعر الصرف الاجنبي علي التضخم والانتاج وميزان المدفوعات؟

فيتضح لنا مما سبق أن اجابة الأسئلة من الأول للرابع قد يفيد رجال الاعمال في وضع سياسة خاصة بالطلب علي سلعة ما، أما اجابة باقى الأسئلة فقد تفيد الحكومة في وضع السياسة الإقتصادية الكلية بالإضافة لي دور وسائل الإعلام في إفادة وتوعية الجمهور.

وفي ضوء ما سبق نجد أننا أمام موضوع متشابك ومعقد يحتاج منا الي ضرورة التعرف علي أهم المدارس والنظريات الإقتصادية التي اتسمت بها كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي وأهميتها المرحلية وتأثيرها علي المتغيرات الإقتصادية المختلفة ونوجزها فيما يلي:

#### أولاً : الفكر والنظام الاقتصادي في مرحلة العصور الوسطى :

حيث بدأت هذه المرحلة من القرن الخامس حتي القرن الخامس عشر، وهي تتسم بسيطرة الزراعة علي النشاط الاقتصادي حيث كان الانتاج الزراعي هو النشاط الغالب وكانت طريقة الانتاج تستند علي النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في تلك الأونة في جميع دول أوروبا حيث كان هذا النظام هو الذي يميز الانتاج وعلاقات العمل ، وأيضا أسلوب توزيع الناتج علي الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ومن هنا كانت القتصاديات أوروبا اقتصاديات زراعية وهي تعبر امتداد لمرحلة زمنية سابقة أيضا من خلال الفكر الاقتصادي الاغريقي حيث تشابه النشاط والتركيب الطبقي.



ومن أهم خصائص هذا النظام الإقطاعي (١٢):  
(١) أن الأرض هي بؤرة الاهتمام كوحدة اقتصادية تدور حولها علاقات الإنتاج.

(٢) أن حق استعمال الأرض وشغلها كان لمن يقوم بالعمل في الإنتاج الزراعي، أما حق الملكية فكان للسادة.

(٣) جزء من العاملين كانوا ليسوا عبيدا ولكن حريتهم مرتبطة بسيدهم في مرحلة أولى وبالأرض في مرحلة ثانية.

(٤) كان التنظيم السياسي في ظل هذا النظام يقوم على أساس ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة، كما أن العدالة كان يحكم بها السيد الأكبر على تابعيه من السادة ويحكم به الشريف على فلاحيه.

(٥) أدى تطور الإنتاج الزراعي إلى ظهور انتاجية جديدة تصاحب هذه المرحلة، كان من نتائجها استخدام المياه كمورد للطاقة يستخدم في دفع الطواحين التي تقوم بطحن الغلال وتسيير الآلات البدائية التي تعصر الزيوت والفاكهة.

(٦) صاحب هذا التطور انتعاش الكثير من الحرف كالتجارة والحدادة وصناعة السجاد والنسيج والبيرة والبناء والصناعات الصغيرة المعتمدة على النشاط الزراعي بصفة أساسية.



٧) أصبح المنتج في الأرض الزراعية ( عائلة الفلاح ) يتصرف في كل وقت عمله ، رغم أن جزءا من وقت العمل هذا يذهب الي الشريف مالك الارض في صورة ريع عيني وكذلك لم يعد المنتج أي الفلاح بحاجة الي أن يمارس الجزا من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الإشراف والإكراه المباشرين للشريف أو من يمثله، فالمنتج هنا تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلا من قوة الإكراه المباشر. ويسوقه الالتزام القانوني بدلا من السيط حيث يلتزم بتحمل المسؤولية.

فبدلا من أن يطالع الانسان شبح الموت جوعا تضطره الحاجة كما يقول Robentl-Heil Boner للإبقاء علي الذات فتدفعه للتعاون مع الآخرين في أداء الأعمال اليومية. حيث كانت البيئة تحدد الصراع بين روح العدوان ونزعة التعاون(١٣).

#### ثانيا: النظام الرأسمالي:

الرأسمالية كنظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج وبالحافز الشخصي الذي يقوده باعث الربح، ولهذا فإن أغلب المؤسسات التي توجد في هذا النظام تتميز بما يلي:(١٤)

##### ١- شرعية الملكية الخاصة:

حيث يعترف هذا النظام بشرعية الملكية، أي يحق التملك لعوامل الإنتاج كالأرض والمعدات الرأسمالية، وفكرة الملكية الخاصة ترد علي حق استعمال الملكية وحق استخدام الثروة في الحصول علي الدخل.



٢- وجود المؤسسات الخاصة:

ويعني ذلك أنه فيما عدا الخدمات العامة فإن الانتاج يجب أن يتم مباشرة بواسطة المنتفعين الأفراد وللأفراد مطلق الحرية في الحصول على السلع الضرورية بشراء أو تأجير وسائل الانتاج يحدوها في ذلك باعث الربح ، ولذلك يتميز النظام الرأسمالي بوجود عدد كبير من أصحاب المشروعات الذين يتخذون قرارات فردية بالانتاج في الطرف الآخر يوجد عدد كبير من المستهلكين الذين يتخذون قرارات فردية أيضا بالاستهلاك.

٣- الرقابة على النظام الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن:

حيث يقوم جهاز الثمن بتوجيه قرارات الانتاج في المسالك المختلفة، وعن طريق جهاز الثمن أيضا يمكن المفاضلة بين الطرق الفنية في الانتاج والبدائل المختلفة (١٥).

٤- أهمية المنافسة:

يتميز النظام الرأسمالي بالدور الكبير الذي تلعبه المنافسة، وهي القوة التي تمنع استغلال الجماعات بعضها البعض، والمنافسة نوع من الصراع الشريف بين مختلف الأفراد لزيادة رفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية.



٥- تدني دور الحكومة:

يتميز النظام الرأسمالي بانخفاض دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ، أي التغيير النسبي للرقابة الحكومية علي الائتمان والانتاج. وفي رأسمالية القرن الماضي لم تكن هذه الرقابة موجودة علي الانتاج الخاص، كما أن الانتاج الحكومي نفسه كان في نطاق ضيق جدا وكان محصورا في الدفاع الخارجي والامن الداخلي ، ولكن في النظام الإقتصادي الحاضر توسعت الرقابة الحكومية الي مدي أكثر، وقد امتدت هذه الرقابة لتنظيم سلوك النشاط الاقتصادي الخاص علي أساس أنه في صالح المجتمع ككل، فقد اتخذت الحكومات في منع الاحتكار أو انتشاره لكي تمنع استغلال المستهلكين، كما وضعت القوانين التي تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال، كما أخذت الحكومات في القيام ببعض الأنشطة فقامت بدور المنتج لسلع معينة ولكن ليس بقصد الربح في النظام الرأسمالي واما لحماية المستهلكين أو لتأمين استمرار الخدمة لخدمات المرافق العامة والدفاع، وفي بعض الأحيان تضطر الحكومة للقيام بهذه الخدمات بسبب ارتفاع التكاليف كإنشاء الطرق العامة والقيام بصيانتها، وفي أحيان أخرى تتدخل الحكومة لمنع انتاج أو تداول سلعة معينة إذا كانت فيها أضرار بالصحة العامة.

ويتمتع أصحاب المشروعات في النظام الرأسمالي بالحرية في مجالات عديدة منها(١٦):

- ١- البدء بأي نشاط أو انهاءه.
- ٢- حرية استخدام الطريقة المناسبة في الانتاج.
- ٣- تحديد الائتمان الا في احوال خاصة.
- ٤- الحصول علي عوامل الانتاج من أي مصدر.
- ٥- حرية انتاج أي سعة غير ضارة بالمجتمع.



ثالثاً: المدرسة الماركسية "الإشتراكية":

يشير اصطلاح "المدرسة الماركسية" أو الإشتراكية العنمية أو الواقعية الى مجموعة الأفكار الإقتصادية الداعية الى السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الإقتصادي، وإلغاء دور جهاز الثمن والتلقائية التي يتميز بها اقتصاد السوق وتنسب هذه الأفكار الى كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٣). ولقد قدر لهذه الأفكار الماركسية أن تدخل الى حيز التنفيذ بواسطة الثورة البلشفية في اكتوبر ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتي القديم وهو الاتحاد الذي شهد العالم نهايته في ١٩٩١/١٢/٣١، علي أثر الازمات الاقتصادية والفوضى السياسية التي تعرض لهما. وقد ارتكز هذا الفكر علي ما يلي:

(١) ارتكزت فلسفة ماركس التاريخية علي أن القوة المحركة الاولى والاساسية تتلخص في نظام الانتاج الاقتصادي القائم في زمن معين وتحت ظروف معينة، وأن جميع أشكال الجهد الاجتماعي تكيف أنفسها وفقاً لاحتياجات هذا النظام، فالقانون والدين والسياسة والفلسفة تتولد جميعها نتيجة تفاعل أساليب الانتاج مع العقل البشري، ومن هنا فإن فلسفة كل عصر تبرز احتياجات العصر ومتطلباته.

كما أن التفسير المادي للتاريخ يعني أن أوضاع الحياة المادية -إذا ما أخذت في مجموعها- هي التي تقرر أولاً وقبل كل شيء التغيرات التي تطرأ على التفكير الإنساني كما أن نظام الانتاج هو الذي يحدد خصائص ومفاهيم التفكير الانساني، فالقوى الانتاجية في المجتمع هي التي تمكن الافراد من سد احتياجاتهم، فهي التي تخلق المؤسسة والتنظيمات وافكار، ونظام الانتاج وحده هو الذي يقرر القوانين والديانة ونظام الحكم ومكانة الافراد في الكيان الاجتماعي السائد.



ان نظام الانتاج اذن هو الاساس الذي يجب ان تقوم عليه الأجزاء الأخرى من البناء الاجتماعي، كما أن في الوقت نفسه هو المحدد الأساسي للخصائص العامة للجوانب الاجتماعية والسياسية والروحية في حياة المجتمع، كما أن التطور الذي يلحق بالمجتمع إنما يرجع الي القوى المادية التي تسيطر علي الانتاج أو بمعنى أصح العناصر التي تكون طرائق الانتاج والتغيير.

(٢) في ضوء الرؤية الاقتصادية التي تضعها الماركسية للتاريخ يصبح الصراع الطبقي أمرا لا مفر منه - وهنا يقول ماركس: ان نضال الطبقات هو الوقود الذي يغذي التطور المحتوم، وكلما تقدمت علاقات الانتاج وتعقدت وكلما استمرت قوى الانتاج في التقدم فإن الخيوط التي تصل بين الطبقة الحاكمة والطبقات المستغلة تصبح أكثر حدة وشدة، غير أن هذه الخيوط والروابط بطبيعتها متطورة، وهو في تطورها تخضع للمبدأ الديالكتيكي لصراع الطبقي، فالتقدم التكنولوجي يمنح امتيازات لفئة أو طبقة معينة، وخاصة التي تتحكم في القوى الإنتاجية في المجتمع، ويطلق علي هذه الطبقة "الطبقة الرأسمالية" فهناك دائما طبقة مهيمنة وطبقة مهيمنة عليها، ولكنها سيطرة مؤقتة، حيث يعتبر الصراع بينهما أمرا حتميا.

(٣) يستند النظام الاقتصادي الماركسي علي نظرية واضحة المعالم للقائم وفائض القيمة، وترتكز هذه النظرية علي قاعدتين رئيسيتين هما: النظرية الماركسية للقيمة وهي النظرية القائمة علي أساس عنصر العمل، وتلك النظرية التي صاغها ريكاردو وتلقفها ماركس ليجعل منها العمود الفقري لنظامه الاقتصادي، أما القاعدة الثانية فتشير الي تفسير ماركس لنظرية فائض القيمة الذي اعتبره سرقة اغتصبها الرأسماليون وهي حق مشروع من حقوق العمال، إن أساس القيمة عند ماركس هو مقدار العمل الذي انفق في انتاجها واعدادها النهائي، فالعمل هو جوهر القيمة.



(٤) يرتكز النظام الاقتصادي الماركسي أيضا على عدد من القوانين الاقتصادية وهي قانون خصائص القيمة، وقانون تناقض الأرباح وقانون انهيار النظام الرأسمالي وإقامة النظام الاشتراكي.

#### Mixed Economy

رابعا: النظام الاقتصادي المختلط:

يجمع هذا النظام بين الحرية والتوجيه الكامل، وفي ظل هذا النظام يتم حل المشكلة جزئيا عن طريق جهاز الثمن، وجزئيا عن طريق إدارة التخطيط المركزية، وهذا النظام لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الغاءا تاما، كما أنه لا يهدف إلى تركيز وسائل الإنتاج كلها في يد القطاع الخاص، وإنما الهدف منه هو ترك الحرية للمشروعات الخاصة في إدارة الإنتاج مع العمل على منع قيام الاحتكارات الكبيرة وذلك عن طريق الرقابة التي تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على قدم المساواة.

وميزة هذا النظام التخلص بقدر الامكان من الصعوبات التي تواجه الإدارة المركزية في الاقتصاد الاشتراكي ويعتبر هذا النظام تطورا للنظام الموجه توجيهها كاملا، بحيث يتخلص من العيوب التي يمكن أن تواجهه الـ هذا النظام من ناحية سوء إدارة القطاع العام كما أنه يتخلص أيضا من عيوب النظام الرأسمالي في استغلال العمال، وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، ويتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي (١٨).



## مراجع الفصل الأول

- ١ - محمد ناظم حنفى: الإصلاح الإقتصادي وتحديات التنمية. دن. ١٩٩٢ ص ١٩١.
- ٢ - ماتسفيك - اودين: علم الإقتصاد . ترجمة: ناريمان بيهرانيش، مركز الكتب الأردنى- عمان، ١٩٨٨، ص١٣.
- ٣ - محمد ناظم حنفى: مرجع سابق، ص١٩٣.
- ٤ - صلا الدين حافظ: ثورة يوليو والديمقراطية بين سلبيات التجربة والحملة الإعلامية، مقال بمجلة الدراسات الإعلامية، العدد رقم ٦٨ (يوليو - سبتمبر ) ١٩٩٢، القاهرة. ص ٧.
- ٥ - Frqnk, Thoyere: Newspaper Busines Management. New York, Printic Hall. 1954. P.29.
- ٦ - John, Golden: Newspaper management. London, Heinman, 1967. P.13.
- ٧ - Don, Dalten: National Readership Survey Summary and commentsr. London, Group Marketing service, Beaver Brook, 1974, P.16.
- ٨ - سامى عفيفى حاتم: النظرية الإقتصادية (الكتاب الأول مدخل لدراسة الموضوعات الإقتصادية. الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٣٣.
- ٩ - سامى عفيفى حاتم: نفس المرجع السابق . ص ١٤٥.
- ١٠ - عبد الرحمن يسرى أحمد: تطور الفكر الإقتصادى. دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠، ط٢ ص ص٨، ٩.



- ١١ - مجدى الشوربجى: الإقتصاد والقياس (النظرية والتطبيق) .  
مكتبة عين شمس ، القاهرة: ١٩٩٢، ط١  
ص ص ٢٠، ٢١.
- ١٢ - أحمد فريد وسهير محمد: تطور الفكر والوقائع الإقتصادية:  
مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: ١٩٨٥،  
ص ص ٢٥، ٢٦.
- ١٣ - هيلبرونر، روبرت: قادة الفكر الإقتصادى. ترجمة راشد  
البراوى  
مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ج٢ ،  
ص ١٦.
- ١٤ - اسماعيل محمد هاشم وعاطف احمد حشيش: مبادئ علم  
الإقتصاد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،  
١٩٩١، ص ص ٢٩ - ٣١.
- ١٥ - E.Roscoe, Organi Ziation for Production: Richard  
D.Irmin, inc, hpmewood, Fillionis,  
1969, P.220.
- ١٦ - Gyril Spector: Management in the printing Industry:  
Longman, Green and Co.L,T.D, London,  
1969, P.60.
- ١٧ - سامى عفيفى: مرجع سابق. ص ص ١٦٢، ١٦٣.
- ١٨ - اسماعيل محمد هاشم، عادل احمد حشيش: مرجع سابق،  
ص ٣٥.



## الفصل الثاني

### مشكلة الإقتصاد المصري



## الفصل الثاني مشكلة الاقتصاد المصري

لما كانت النظرية الاقتصادية تهتم بشرح العلاقات بين مختلف المتغيرات والمعطيات في الاقتصاد، وتهدف الى تنمية المعرفة عن العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية فهي تحاول شرح العلاقة السببية بين الظواهر، وتهدف من وراء ذلك الى تزويدنا بمعيار نستطيع من خلاله اختيار البيانات التي تهنيء لنا الفرصة لتفسير مختلف الحوادث والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

وبالنظر الى خصائص وأسباب المشكلة الاقتصادية نجدها كما يلي (١):-  
(١) الندرة:

ويقصد بها الندرة النسبية وليست المطلقة، وهي عبارة عن معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجات الانسانية ووسائل إشباعها، فمهما كانت كمية الموارد إلا أنها تعجز عن الوفاء باحتياجات الأفراد بسبب تعدد وتطور وتداخل حاجات الأفراد.

أسباب مشكلة الندرة:

- أ - عدم استغلال موارد المجتمع ، أو سوء استغلالها.
- ب- قابلية بعض الموارد للنفاذ.
- ج- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.



(٢) تعدد وتطور الحاجات:  
الإنسان بطبيعته لا حد لحاجاته، فهي متزايدة ، ومتنوعة ،  
ومتجددة ومتطورة باستمرار، وكلما أشبع الإنسان حاجة ثارت في  
نفسه حاجة أخرى سيسعى لإشباعها.

(٣) الاختيار والتضحية:  
نتيجة لتعدد وتطور الحاجات وندرة الموارد، يجد الإنسان نفسه  
تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولاً، حيث أن  
الترغبات الانسانية ليس علي نفس الدرجة من الأهمية، ومن ثم عليه  
أن يضحي ببعض حاجاته لعله يستطيع تلبيةها في وقت آخر.

وكما أن الفرد يواجه مشكلة الاختيار، فإن المجتمع تواجهه نفس  
المشكلة، إذ تدعوه ندرة موارده وتعدد استعمالاتها إلى ضرورة  
توجيهها نحو اشباع بعض الرغبات علي حساب الحرمان من اشباع  
الرغبات الأخرى. ولذلك يعد التقيد باطار مذهبي معين في الفكر  
الاقتصادي أحد أخطر مزالق هذا الفكر(٢). ولذلك فإن الرغبة لانشاء  
نظام اقتصادي جديد جاءت نتيجة للمطالبات المستمرة من جانب دول  
العالم الثالث لإعادة النظر في علاقات التبادل الدولية، وكان مؤتمر  
جنيف للتجارة والتنمية ١٩٦٤ مناسبة لإعلان هذه الرغبة والعمل من  
أجلها سواء من خلال " Unctad "، أو المؤتمرات التي انبثقت عنه  
(مجموعة ال٧٧).

والدعوة لانشاء نظام اقتصادي جديد لا تعدو أن تكون محاولة  
لحماية حقوق الانسان الاساسية(٣).



• جوهر مشكلة مصر الاقتصادية:

وبالنظر الى جوهر المشكلة الاقتصادية في مصر نجد أنها تكمن في زيادة اتلافات القومي عن الناتج القومي، لو نظرنا الى كيفية سد هذه الفجوة عبر التاريخ ومنذ بداية الخمسينيات حتي الان ، نجد أن الخمسينيات والى منتصف الستينيات كان سد الفجوة في واقع الأمر عن طريقين أساسا هما استخدامنا للسياسات الدولية والاقتراض من العالم الخارجى. ولذلك دائما من الناحية السياسية يقال ان الستينيات أو أن الفترات الاولى من الثورة كانت تتسم بثبات الاسعار وبالتالي كانت لمصلحة الطبقات غير القادرة ، وليس هذا هو السؤال ، ولكن السؤال هو: كيف استطاعت أن تحافظ علي ثبات الأسعار؟.

لقد احتفظت بثبات الاسعار لانها استخدمت احتياطاتها قبل الثورة، أي مدخرات المجتمع المصرى فيما قبل الثورة ، لانها افترضت من الخارج ، واستخدام الاحتياطات مسألة خطيرة لأن الاقتصاد سيعيش بلا ضمان معين لتقلبات الاحوال كمحصول زراعي ينقص بسبب آفة من الافات، فتعرض الاقتصاد القومى لهزة معينة ، فتقل صادراته ولا يستطيع أن يشتري من العالم الخارجى، ويوجد أزمة وهذا يؤدي الى مجموعة من النتائج الاقتصادية والسياسية وهذه أول مسألة. المسألة الثانية أن نفترض من الخارج ، وهذه أيضا مسألة خطيرة لأن الافتراض من الخارج معناها لا ندفع اليوم ما افترضناه، ولكن لابد أن ندفع غدا ، ومعنى أننا ندفع غدا هو أننا نضحى باستثمارات معينة يوم أن يحل القسط ، معنى هذه أن ما يدخره المجتمع المصري لن يوجه الى استثمارات جديدة ولكن سيوجه الى سد الديون، ويكون مجتمعنا بلا استثمارات، فلا ينمو.



وأخطر من ذلك كما يؤكد الدكتور أحمد الغندور عالم الاقتصاد المصر (٤) أنه حين أن يحل وقت الدين فاتة لا يكفي استخدام مدخرات المجتمع لكن يجب أن تحول هذه المدخرات الي عملات أجنبية لأن مدخرات المجتمع المصري تكون بالجنيه المصري، ولكي أحولها الي مدخرات أجنبية لابد أن تصدر سلعا بما يوازي هذه المدخرات، ولو صدرنا سلعا فمعني هذا أن جزءا في السلع الموجودة في المجتمع ستذهب ، فتزداد الفجوة بين الاتفاق القومي والنتائج القومي، وإذا لم استطع فمعني ذلك عدم سداد الديون، وعدم سداد الديون، يعني حرمان الاقتصاد القومي من قروض جديدة أو وقف التعامل مع العالم الخارجي، مع ما يؤدي اليه ذلك من مخاطر.



ومنذ منتصف الخمسينيات الى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات كانت مواجهة الفجوة بين الاتفاق القومي والنتائج القومية عن طريق القروض الاجنبية اليه من خلال الدعم الحربي سنة ١٩٦٧ ثم سياسة السادات الخارجية وما أدت اليه هذه السياسة الخارجية من الحصول علي قروض بلا نهاية ، هذه القروض سمحت بسد جزء كبير من هذه الفجوة.

ومنذ بداية الثمانينات بدأ مقدار سد الفجوة عن طريق طبع البنكنوت يتزايد، حلت أفساط الديون بعد أن كنا نقترض لسد الفجوة أصبحنا ندفع جزءا من الديون فتزداد الفجوة وذلك يعنى زيادة الاعتماد علي طبع البنكنوت .

اذن فإن المشكلة الحالية في المجتمع المصري هي أن اتفاهه أكثر من اتاجه واستفاده لاحتياجاته الدولية واقتراضه في حدود ضخمة للغاية تجاوزت الحد المعقول الذى يسمح له بالقدرة علي التسديد وانه لجأ الي اصدار البنكنوت كنوع من سد الفجوة.

ولما كان الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة فيؤثر كل جانب في الجانب الاخر، نجد أن "روبرت دال" يقول: وسوف نري أن كلا من الرأسمالية المشتركة والاشتراكية البيروقراطية تتجهان نحو إحداث عدم مساواة كبير في الموارد الاجتماعية والاقتصادية الي حد أنها تحدث انتهاكات عنيفة للمساواة السياسية ومن ثم للعملية الديمقراطية، وعلينا أن نبحث عما إذا كان هناك بديلا أكثر ملاءمة للقيم الديمقراطية والبديل الذى أود أن استطلع هو امتداد العملية الديمقراطية الي المشروعات الاقتصادية.



- وحدد الدكتور ابراهيم العيسوي خمس نقاط لظاهرة القصور في الأداء الاقتصادي المصري وهي (٥):
- ١- تراجع معدلات النمو الاقتصادي كليا وقطاعيا.
  - ٢- الإفراط في التوجه الي الخارج وتفاقم العجز الخارجي.
  - ٣- تزايد العجز الداخلي وتساعد حدة التضخم.
  - ٤- اتساع التفاوت في توزيع الدخل والثروة.
  - ٥- ثنائية التبيد علي المستوى الجزئي والاعسار علي المستوى الكلي.

ولذلك نجد أن الدكتور سعيد النجار (٦) يقول : إنني أستبعد أن تكون أزمة الاقتصاد في مصر راجعة الي انكماش دخل البترول وتحويلات العاملين في الخارج أو ارتفاع معدلات الزيادة في السكان، أو سياسة الانفتاح التي طبقت منذ منتصف عقد السبعينيات وهناك من الاسباب ما يدعو الي الاعتقاد بأنها أفراز طبيعي للنظام الاقتصادي الذي يقوم علي التخطيط المركزي وسيطرة الدولة علي نسبة بالغه الارتفاع من النشاط الاقتصادي، وما ترتب علي ذلك من التحكم البيروقراطي في القرارات الاقتصادية الهامة التي يتوقف عليها مستوى الأداء، وعلي الرغم من أن سياسة الانفتاح أظهرت بعض المشروعات الاستثمارية الوطنية والعربية والاجنبية هنا وهناك كان من شأنها السماح للقطاع الخارجي بالقيام بدور محدود في تجارتنا الخارجية وظهور بعض السلع ذات البريق الخاطف، لكن كل ذلك لا يزيد عن أن يكون، تغييرا علي هامش النظام الاقتصادي الذي بقي كما نعرفه منذ نيف وأربعون عاما في قبضة البيروقراطية وتحت سيطرة القطاع العام (٧).



حيث أكد لنا ذلك الدكتور عبدالعزيز الشربيني في دراسة قدمها الى المؤتمر الخامس والعشرين لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا الذي انعقد من ٨-١٢ نوفمبر ١٩٨٩ بالاسكندرية (٨) حيث قال: "ادارة الدولة عبارة عن شبكة معقدة وضخمة من الوزارات والمؤسسات والاجهزة والهيئات والمصالح والإدارات وتشير الاحصاءات المتوفرة إلى أن هذه الشبكة الضخمة، تشتمل علي الوحدات التالية:

- ٣٣ وزارة تغطي كافة القطاعات والأنشطة.
- ٧٤ جهاز أو إدارة أو مصلحة حكومية.
- ٦٧ هيئة عامة خدمية.
- ٥١ هيئة عامة اقتصادية.
- ٣٣٤ وحدة وإدارة تابعة للمحليات.

وتتضم هذه الشبكة الضخمة المنعقدة أكثر من أربعة ملايين موظف، بالمقارنة بأقل من مليون موظف سنة ١٩٦٥/سنة ١٩٦٦، وتمثل هذه القوة العاملة أكثر من ثلث القوة العاملة في البلاد. وفي مواجهة هذه الشبكة الواسعة والمعقدة من الادارة الحكومية، نجد أيضا شبكة ضخمة من منشآت القطاع العام تشتمل علي أكثر من ٤٠٠ منشأة، أكثر من ربعها في قطاع الصناعة وحده، وتضم حوالي ٣،١ مليون عامل، وتبلغ قيمة أصولها الدفترية أكثر من مائة مليار جنيه وتشرف عليها حوالي ٣٠ هيئة عامة تابعة للوزارات القطاعية المختلفة، فذلك هو السرطان البيروقراطي الذي انتشر في كل أجزاء الجسم الاقتصادي، حتي القطاع الزراعي القائم علي الملكية الفردية فان يد البيروقراطية الحكومية تدخلت حيث القطاع العام يسوق الحاصلات الزراعية الرئيسية بأسعار تحددها ولا علاقة لها بأسعار السوق وهو دون غيره المختص بامداد القطاع الزراعي بالإتمان والبذور والسماد والكميائيات والالات الزراعية ولا يستطيع المنتج الزراعي حراكا إلا عن طريق الجمعيات التعاونية، وهي لا تمت بصلة



للتعاونيات بالمعنى المألوف، ولذلك فنظامنا الاقتصادي يعتمد على التخطيط المركزي والقطاع العام والقرار البيروقراطي.

ويرى لنا جون د. دوناهيو<sup>(٩)</sup> قرار التحول إلى القطاع الخاص فيقول: "هناك ميزتان أساسيتان من الثمانيات سوف يصبغان ويقيدان السياسات الاقتصادية في التسعينات أحدهما: حماسة ثقافية متجددة من أجل المشروعات الخاصة، والأخرى حقيقة ملحة دائمة لا سبيل لتجنبها للحد من الاتفاق الحكومي، وقد أدى التقاء هذين الاتجاهين إلى نشوء آمال كبرى ومطالب لتحويل الملكية للقطاع الخاص، وهو تطبيق يتمثل في تفويض أداء مهام عامة إلى منظمات خاصة.

حيث لم تكن حركة التحول إلى القطاع الخاص بطبيعة الحال مجرد رد الذعر المالي الذي ساد في أواخر الستينيات، فقد استخدم بيتر دروكر، الكاتب الاقتصادي هذا المصطلح منذ سنة ١٩٦٨، كما ناقش أحد محلي شركة رائد، بالتفصيل الأداء الخاص للخدمات العامة في دراسة أجراها في سنة ١٩٧٢، وكانت أجزاء كبيرة من الميزانية الفيدرالية وميزانيات الولايات والمحليات تذهب دائما لشراء سلع وخدمات من موردين خارج الحكومة، كما فرض الميل الأمريكي الدائم للمشروعات الحرة منذ وقت بعيد تحيزا للبدائل الخاصة، ولكن تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما هو في طموحه المالي اليوم، وكظاهرة موجهة أيديولوجيا، بدأ كفكرة بريطانية مستوردة، فقد وضع الأكاديميون ومسئولو حزب المحافظون البريطاني برنامجا شاملا لتحويل الملكية العامة للقطاع الخاص عندما تولت مارجريت تاتشر السلطة ١٩٧٩، وشرع المثقفون المحافظون في الولايات المتحدة في محاكاة النموذج البريطاني.



### مراجع الفصل الثاى

- ١ - عارف حمو وآخرون: محاضرات فى الإقتصاد. دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٠.
- ٢ - إيهاب عز الدين: "النظم الإقتصادية والسياسية المعاصرة، مقال ضمن محاضرات، معهد العلاقات العمالية الدولية، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة. د.ت، ص ٨٢.
- ٣ - حازم الببلاوى: من النظام الإقتصادى الجديد إلى نظام المعلومات الجديد. مجلة الإعلام العربى. العدد الأول، السنة الثانية، ١٩٨٢. ص ٤٦.
- ٤ - أحمد الغندور: الإقتصاد المصرى المشكلة والحل، مقال ألقى فى الدورة التدريبية لمحبرى الشئون الإقتصادية بالمجلس الأعلى للصحافة (الأمانة العامة) فى الفترة من ٩-٢٨ يونيو ١٩٩٠، مطابع الأهرام - القاهرة، ص ١١، ١٢.
- ٥ - إبراهيم العيسوى: المسار الإقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، دراسة نقدية فى الأزمة. مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٩.
- ٦ - روبرت دال: مقدمة إلى الديمقراطية الإقتصادية: ترجمة محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٢، ص ٦٥.



- ٧ - سعيد النجار: نحو استراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي. دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩١، ص ١٩.
- ٨ - سعيد النجار: نفس المرجع السابق. ص ص ٢٢-٢٣.
- ٩ - دونا هيو: قرار التحول إلى القطاع الخاص (غايات عامة ووسائل خاصة)، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة: ١٩٩١، ص ١١، ١٣.







## الفصل الثالث

### القطاع العام وسياسات الإصلاح



### الفصل الثالث القطاع العام وسياسات الإصلاح

وعندما نركز حديثنا عن القطاع العام في مصر نجد أن الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله يقول: " أن الحديث عن القطاع العام ومشكلاته كان حديثا متصلا في بلادنا حيث أصبح يغطي القسم الأغلب من النشاط الاقتصادي القومى، باستثناء الزراعة، وبعد أن انتهت الإجراءات التى صحبت الانتقال من الملكية الرأسمالية إلى الملكية العامة، وبدأ تسيير هذا القطاع الضخم يأخذ مجراه العادي ظهرت في حياته اليومية مشكلات متعددة ومتنوعة وكان طبيعيا أن يكون الأمر كذلك، لقد نجح الإداريون والفنيون والعمال في تحقيق عملية تعد بالنظر الي حجم الاقتصاد المصرى من أكبر عمليات التأمين التى شهدها التاريخ دون أن يصحب ذلك انهيار الانتاج أو تدهور فادح في الانتاجية أو شلل في موقع حساس من اقتصادنا القومى ، وكان هذا في حد ذاته أمرا فريدا في تاريخ التجارب الاشتراكية يجب أن نؤكدده (١).

بينما يرى طارق حجي: أن التقارير العالمية تؤكد أن القطاع العام المصرى والذي تخصص له ٨٥ ٪ من الموارد المالية لا يساهم بأكثر من ٤٥ ٪ من إجمالى قيمة الانتاج وبين القطاع الخاص الذى لم يتخصص له سوى ١٥ ٪ من الموارد المالية، الذى رغم تكبيله حقق أضعاف انتاجية القطاع العام المصرى (٢).



ويؤكد الدكتور عبد الجليل العمري: "أن القطاع العام سيظل في إطار الملكية العامة لأمد طويل وبخاصة لأن المقترحات المتواضعة لبيع جانب من حيازة الحكومة في أسهم الشركات المشتركة أو تحويل بعض الوحدات التي تملكها الحكومة الي شركات مشتركة باسهم من رأس المال الأجنبي لم تلق قبولا عاما ولم تجد طريقها إلي حيز التنفيذ علي نطاق يذكر وخاصة بعد معارضة مجلس الشعب لبعض المقترحات وانه- وإن كان التأميم أحد أهداف المبادئ والنظم الإستراتيجية، وإن له محتوي أيديولوجيا فإتينا ننظر اليه هنا علي أساس أن القطاع العام المؤمم يمثل رأسمالا ضخما يقتضي حسن استخدامه وإدارة وحداته علي أسس سليمة وعلاج ما تسرب اليه من مسالب منذ منتصف الستينيات ترجع في المقام الأول الي سياسات اقتصادية وإدارية خاطئة فرضتها الدولة وحملت وحدات القطاع خسائر كبيرة(٣).

وعندما أثيرت قضية تطوير القطاع العام والقطاع الخاص في أواخر الستينيات استهجن الاتحاد العام للعمال ما أسماه "النگمة الجديدة" المطالبة بحرية التنافس بين القطاعين العام والخاص، وحرية الرأسمالية الوطنية في الانفتاح والتصدير، انطلاقا من أن الميثاق الوطني لم يعاد القطاع الخاص ولم يطلق له العنان، وإتما رسم طريق التطوير علي أساس قطاع قائد وقطاع خاص يساهم في التنمية وعندما أثيرت هذه القضية مرة ثانية في السبعينيات أكد الاتحاد العام للعمال أن القطاع العام بمثابة قاعدة أساسية للتنمية وأبدى ترحيبه برأس المال الخاص في إطار الخطة العامة للدولة بما لا يحدث خللا في التوازن بين قوى الشعب العامل، ووقف الاتحاد نفس الموقف عندما طرحت وزارة الصناعة في مؤتمر (تنمية الإنتاج في ظل اقتصاد سليم) سنة ١٩٨٠(٤).



وعند الحديث عن بيع القطاع العام يقول الدكتور ابراهيم العيسوي: "إن فكرة بيع أو نقل الملكية للقطاع الخاص، أو تملكه للشعب كما يحلو للبعض أن يطلق ذلك لتجميل قوله في عيون الناس هو جزء من فلسفة عامة وليست مجرد دعوة اقتصادية خالصة أو حل فني محض لمشكلة الديون الخارجية أو مشكلة التمويل في ظل عجز الموارد العامة المتاحة للتنمية أو لمشكلة ضعف مستوى الاداء في القطاع العام ، وهذه الفلسفة هي الفلسفة الرأسمالية الحرة التي ولي عهدها وانقضى، ولكن يحاول الرأسماليون السلفيون في بعض دول العالم الثالث بعثها من جديد، وهي نفس الفلسفة التي يروج لنشرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئات المعونة الأجنبية تحت شعار تحرير الاقتصاد وفتح الأبواب أمام المبادرات الخاصة وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاستثمار الاجنبي، والتي لا تخرج في حقيقة الأمر عن الحث على اتخاذ إجراءات لدمج اقتصاديات العالم الثالث بدرجة أكبر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتكريس تبعيتها له، ذلك أن فكرة بيع القطاع العام تتسق تماما مع ما تطلبه هذه الهيئات بدعوى التخلف والتعثر في سداد الديون الاجنبية، وتتفق مع دعوتها لتخفيض الاتفاق العام، أو لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة دون زيادة الضرائب التي يدفعها أحاب الدخول الكبيرة، كما أنها تنفذ عاجل لمطلب اطلاق المجال أمام القطاع الخاص المحلي والاجنبي حيث يمكن أن يتسلم (( علي الجاهز)) مشروعات قائمة تحمل القطاع العام مخاطر اقامتها وتشغيلها(٥).



والدعوة الي بيع مشروعات القطاع العام المصري مطروحة منذ بداية العمل بسياسة الانفتاح الاقتصادي وظلت الحكومة منذ سنة ١٩٧٦ ، ترصد في ميزانيات متتالية مبلغ خمسون مليون جنيه كحصول متوقعة لبيع جانب من أسهم مشروعات القطاع العام، الا أن عملية البيع لم تتم لأسباب مختلفة في مقدمتها معارضة العاملين في القطاع العام لها، وإحجام الرأسمالية الوطنية عن الشراء، ومنذ سنة ١٩٨٠ نشطت الدعوة لبيع القطاع العام مرة أخرى وجرت محاولات وقدمت اقتراحات بمشروعات قوانين لتحويل القطاع العام أو أجزاء منه الي قطاع خاص، وقد تجددت الدعوة منذ منتصف الثمانيات مع تأزم الوضع الاقتصادي في الوقت الذي يضع القطاع الخاص والعائلي يده علي حجم هائل من الأموال.

ويمكن القول: إن فكرة البيع الجزئي أو الكلي لمشروعات القطاع العام تطرح في الساحة المصرية انطلاقاً من واحد أو أكثر من الاعتبارات السبعة الآتية(٦):

- ١- إيجاد مصدر تمويل للاستثمارات يغني عن الاقتراض المحلي أو الاجنبي.
- ٢- غياب طبقة 'مروجي المشروعات' في القطاع الخاص ووجوب قيام القطاع العام بهذه المهمة.
- ٣- السيطرة علي الأموال الهائلة وتحويل المدخرات المتزايدة الي استثمارات مفيدة.
- ٤- اخراج القطاع العام من الأنشطة غير المناسبة لطبيعته.
- ٥- جلب تكنولوجيا جديدة وتطوير الإدارة من خلال المشاركة الاجنبية.
- ٦- سداد الديون الخارجية المستحقة علي مصر.
- ٧- انخفاض كفاءة المشروعات العامة وضعف مستوى الاداء فيها بالمقارنة بالمشروعات المختلفة.



وفي ضوء ما ذهب اليه الدكتور العيسوي نجد أن اتحاد عمال مصر يطالبون بمنح شركات القطاع العام المزايا التي تتمتع بها الشركات الخاضعة لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له من الناحية الضريبية وحرية الاستيراد بالنسبة لمستلزمات الانتاج والتصدير والإعفاءات الجمركية بالإضافة الي اعادة تقويم أول شركات القطاع العام بما يتفق مع اللوائح وامتصاص ما يوجد من عمالة زائدة في بعض شركات القطاع العام وذلك بالنقل لشركات قطاع عام منشأة حديثا مع تخفيض نسبة الربح المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة إلى ٥٪ مع وضع حد أقصى لها (٧).

ويؤيد الدكتور احمد جمال الدين مرسى الاتجاه السابق بتوجيهه من نوبة الهزلة نحو الخصخصة بقوله (٨): "إن المبرر والأسانيد النظرية لم تكن لتكفي وحدها لدفع الحكومات ، خاصة في دول العالم الثالث للشروع في حركة شبه عالية لخصخصة المشروعات العامة، فليس من الطبيعي أن تتجه السلطة السياسية بمحض إرادتها لتقليص نفوذها الاقتصادي والتخلي عن بعض امتيازاتها التي اعتادت علي التمتع بها منذ عقود، لقد كانت هناك مجموعة من الدوافع التي أرغمت إلى حد كبير هذه الحكومات لتبني منهج الخصخصة في مقدمتها الدوافع الخارجية من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونات الغربية.

ومن واقع بيانات وزارة التخطيط عام ١٩٨٩/٨٨ م نتأكد من أن القطاع العام مازال يضطلع بما يقرب من ٧٠٪ من استثمار المال الثابت ، ومن هنا نجد المستشار الاقتصادي الدكتور احمد سعيد دويدار يقول (٨):

" وإذا عبرنا عن ذلك بالهيكل المؤسس فإن انخراط القطاع العام في النشاط الاقتصادي يضم بحكم الضرورة القطاعات المختلفة التالية:



١- يوجد ما يقرب من ٢٣٠٠ مشروع تحت رعاية الحكومة علي مستوى المحافظات، وأن اجمالي أصولها يتراوح بين ١٥ الى ٢مليار.

٢- يملك القطاع العام حصة من الاسهم تتراوح بين ١٪ إلى ١٠٪ بما يقرب من ٢٤٥ شركة من مشروعات مشتركة، ووفقا للمصادر الحكومية بلغت هذه الحصة ٥٤٪ في المتوسط ويقدر صافي أصولها بمبلغ ٤ مليارات ومن المحتمل أن يصل الي ٦مليارات جنيها مصريا.

وقد ذكر أن أكثر من ٨٠٪ من هذه المشروعات المشتركة تواجه صعوبات مالية خطيرة حيث أنه وفقا لتصريحات وزارة التخطيط بلغت خسائرها المتراكمة ٩ مليارات جنيها مصريا.

٣- وأكثر أهمية مما سبق فانه يوجد أكثر من ٢٩٠ شركة قطاع عام يعرفها القاتون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بأنها شركات عامة، وهي التي يملك فيها القطاع العام اجباريا حصة الاغلبية من الأسهم وقدر اجمالي أصولها بمبلغ مليار جنية، وقد ذكر أن ربع هذه الشركات العامة قد تراكت عليها خسائر، مع ذلك فإن تحليلا تفصيليا لهذه الشركات ليس ممكنا حتي الان بسبب عدم كفاية البيانات.

بل ويذهب الدكتور ابراهيم الدسوقي اباطة إلى أن مفتاح الاصلاح الاقتصادي في مصر هو الاصلاح السياس وان الترابط قائم ووثيق بين النظام الاقتصادي والسياسي وفي هذا المجال تبرز عدد من القضايا الهامة منها (١٠):

- ١- قضية الإنفراد بالقرار.
- ٢- قضية السلوك الاتفاقي المسف.
- ٣- قضية الاختيارات الاقتصادية الرديئة.
- ٤- قضية الفساد والتهل الإدارة.



فلا نتخيل الاصلاح هنا دون تعديل هذا النظام السياسي ليصبح أكثر تلاؤماً مع ما تتمناه من نماذج إنمائية جديدة، فالاقتصاد دفع لحقبة طويلة ثمن السياسة ، واليوم يجب أن تكرر السياسة لخدمة الاقتصاد.

ولقد أورثتنا هذه السياسة ما يسمى بالعجز التوأسي، عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، فقد بلغ عجز الموازنة العامة ١٩٩٠/٨٩م حوالي ٤٠٠،١٤ مليون جنيهاً مصرياً، أي حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. كما بلغ عجز الميزان التجاري ١١،٧ مليار دولار وعجز الحساب الجارى ٤،٢ مليار دولار ، هذا وقد بلغ دين مصر الخارجى عن نفس السنة قبل إسقاط الدين العسكري الأمريكى والعربى ودول أخرى (حوالي الثلث) ٥ مليارات ، بلغ معدل التضخم "البكنوت" رسمياً حوالي ٢٠٪ والمفتوح حوالي ٤٠٪ ومعدل نمو يزيد قليلاً على ٢٪ ، ومعدل بطالة ٥،١٤٪ من قوة العمل فى حين يقدره البنك الدولى بحوالى ٢٠٪ من هذا بالإضافة الى العمالة الوافدة من منطقة الخليج حوالى (٧٠٠ ألف) نتيجة لأزمة وحرب الخليج وذلك كله يعود لسوء الإدارة الاقتصادية التي تخضع لقوى السوق السياسى أكثر منها لقوى السوق الاقتصادى.

فلقد تراكمت مشاكل واختلالات وقيود تتمثل في اختلال التوازن بين الانتاج والإستهلاك وبين الإدخار والاستثمار وبين الصادرات والواردات، وكذلك تمثلت في نمو السكان بمعدل ٧،٢٪ في السنة وتدهور مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وزيادة أعباء الدين الخارجى وأعباء خدمته (٣٠٪) وكان يمكن أن تصل هذه النسبة الى (٦٠٪) لو لم يتم التوصل الى اتفاق أولى مع صندوق النقد الدولى في مايو ١٩٨٧.



وعلى الرغم من ذلك فإنه يتوفر لدى مصر وضع اقتصادها على مسار النمو الاقتصادي وذلك عن طريق اصلاح اقتصادى شامل وحازم يتمثل في تحرير الاقتصاد المصرى يواكب سياساته مزيد من المعونة المالية الخارجية (١١).

ومن خلال عرضنا لواقع الاقتصاد المصري والدعوة الى اصلاح الاقتصادى، لاحظنا أن المسألة ليست بالبساطة ولكنها معقدة ومتداخلة بعضها يدعو للتحرر الشامل والبعض الآخر يدعو للإبقاء على القطاع العام مع قوائم التخطيط له وآخرين يؤكدون أن ضغوطا خارجية فرضت علينا ذلك الجدل الكبير الذى نحن فيه، وإن كنا على كل الحالات نرى أن الاقتصاد المصرى قد وصل بنا الى حالة سيئة وأنه بالفعل استوجب أن ننظر فيه بعمق حتى نخرج معه الى بر الأمان، سواء من خلال البيع الكلى أو بيع الشركات الخاسرة في القطاع العام أو من خلال اعطاء مزيد من الفرص للقطاع الخاص مع مراعاة ما ينتج من مشاكل خلال مرحلة التحول وفي مقدمتها مشكلات نوعية الإتجاه الذى يفضل القطاع الخاص أن تعمل فيه نقوده، خاصة أن القطاع الخاص المصرى لم نره عبر تاريخنا الاقتصادى وقد تبنى مشروعات عملاقة مثل مصانع الحديد والصلب أو الفوسفات أو غزو الصحراء وتعميرها، إلا إذا كان ذلك النوع الجديد من أصحاب المال لديهم الطموح والمقدرة على التصدى لمشروعات قد يغيب فيه العائد الفورى للأرباح، كما أن المشكلة الأخرى الهامة هى مشكلة العمالة وظهور مشكلة البطالة الناتجة عن طرد بعضها في حالة الاتجاه نحو التخصص، حيث ينبغي أن تكون مواجهة هذه المشكلة الخطيرة كما يقول الدكتور اسماعيل صبرى (١٢): "بأن تتصف دائما بالديناميكية وروح التجديد والسعى لتلاقى العرض والطلب وانسياب العمالة المؤهلة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة واستراتيجية العمالة يجب أن تكون جزءا من استراتيجية انمائية طويلة المدى وهو تفتقده مصر حتى الآن".



وإذا كنا قد اخترنا جريدة الأهالي للتعرف علي معالجتها لهذا الموضوع الهام ومقارنتها بجريدة الأهرام المصرية فإن موقف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اعتمد علي الأسس التالية (١٣):

١- ضرورة الإعتماد علي النفس وتعبئة الموارد الذاتية والقومية سواء المادية أو البشرية.

٢- الأخذ بأسلوب التخطيط العلمي الشامل.

٣- الدور القيادي للقطاع العام في تحقيق التنمية الشاملة وفي تعزيز الملكيات الاجتماعية التقدمية وفي حماية الرأسمالية الوطنية من السيطرة الأجنبية.

٤- الإعتماد علي قيام قطاع تعاوني وتطوير الإنتاج الصغير.

٥- الاستقلال الإقتصادي والبقاء بعيدا عن الاستغلال والتبعية.

٦- المشاركة الشعبية المتزايدة.

كما أكدت وجهة نظر الحزب أن تشخيص المشكلة الاقتصادية في مصر يكمن في الخلل الهيكلي في بنية الاقتصاد المصري مثل: ركود الإنتاج السلعي والنمو الطفيلي في قطاع الخدمات وزيادة الاستهلاك وزيادة الاعتماد علي الخارج وتدهور نمط توزيع الدخل القومي واتساع حدة الفروق الاجتماعية، وتغير البنية الاقتصادية نتيجة تراجع دور القطاع الخاص وانكماش القطاع التعاوني في الزراعة وسوء استخدام الموارد.

وبالنسبة لركود الإنتاج السلعي فإنه يمكن استخدام ما يلي:

أ - البيع المباشر للمستهلك ( المنتج - المستهلك).

ب- البيع عن طريق منشآت الجملة (المنتج - تاجر الجملة - تاجر التجزئة - المستهلك).



- ج- البيع عن طريق منشأة التجزئة ( المنتج - تاجر التجزئة - المستهلك ) ..  
د- التوزيع عن طريق الوكلاء ( المنتج - الوكيل ) .

في ضوء ذلك كيف تناولت جريدة الأهالي والأهرام قضية التحول لاقتصاد السوق، ذلك ما تم تناوله في الجانب التحليلي لهذه الدراسة..



### مراجع الفصل الثالث

- ١ - اسماعيل صبرى عبدالله: تنظيم القطاع العام (الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية)، دار المعارف، القاهرة: ١٩٦٩، ص ٧.
- ٢ - طارق حجي: ما العمل (تحليل وتأصيل لمشكلات مصر المعاصرة) مؤسسة الأهرام، القاهرة: ط ٢، ١٩٨٦، ص ٩٦.
- ٣ - عبد الجليل العمرى: ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الإقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٦، ط ١، ص ٨٢.
- ٤ - هويدا عدلى: العمال والسياسة (١٩٥٢-١٩٨١) كتاب الأهالى رقم ٤٥ يوليو ١٩٩٣، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٢٨٨.
- ٥ - ابراهيم العيسوى: مرجع سابق. ص ٩٢.
- ٦ - ابراهيم العيسوى: نفس المرجع السابق، ص ٩٢، ٩٣.
- ٧ - هويدا عدلى: مرجع سابق. ص ٢٦٢.
- ٨ - أحمد جمال الدين مرسى: قضية الخصخصة (ضغوط خارجية أم دوافع داخلية) مقال بمجلة العربى، عدد أغسطس ١٩٩٣، مطابع الوطن، بالكويت، ص ١٧٥.
- ٩ - أحمد سعيد دويدار: أفول نجم القطاع العام. مطابع أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤٨، ١٤٩.
- ١٠ - ابراهيم الدسوقي أباطة: النموذج الإيماني، كتاب الأهرام الإقتصادي، الإصلاح الإقتصادي في مصر والتطورات الدولية، سلسلة ٤٣، سبتمبر ١٩٩١، ص ٣٩.



- ١١- أحمد سعيد دويدار: مرجع سابق ، ص ص ٨، ٩.
- ١٢- اسماعيل صبرى عبدالله: الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر، بحث للمؤتمر الأول لقسم الإقتصاد، البطالة في مصر، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٦.
- ١٣- السيد زهرة: أحزاب المعارضة وسياسة الإفتتاح الإقتصادى في مصر. دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ١١٠، ١١٢.

١٤- Philip Kotler: Markerting management, Analysis, Planing and Control, Engle wood cli.FFs, New Jersey, Prentce-Hall, Inc 1972, P.P,550-252.







## **الفصل الرابع**

### **اجراءات الدراسة التحليلية**



## الفصل الرابع اجراءات الدراسة التحليلية

أولاً: مشكلة الدراسة وأهدافها:-

احتلت المشكلة الاقتصادية مكاناً بارزاً في قائمة المشكلات التي تهتم بها مصر، بل ونؤكد في ضوء ما سبق عرضه من إطار نظري للدراسة، ان معظم بقية المشكلات في القائمة تتأثر بشكل مباشر، وغير مباشر بالمشكلة الاقتصادية، وكما هو واضح فقد تباينت الاراء في تصور حقيقة المشكلة وتصور الخروج منها، فطالب بعض علماء الاقتصاد بضرورة تغيير النظام الاقتصادي، متمثلاً في بيع القطاع العام، وطالب آخرون بعدم بيعه والإكتفاء بتحسين أوضاعه، ومن خلال هذا الرأي وذلك، ظهرت لنا مشكلات أخرى، في مقدمتها قضية البطالة وموقف العمالة من التغيير والموقف من التدخل الأجنبي الاستثماري، وموقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجمعيات المعونات الغربية، ونظراً للأهمية الكبرى للوضع الإقتصادي للبلاد والرغبة في تغيير نظامه، دخلت الصحافة بكل امكانياتها لتعرض على الرأي العام هذه القضية الهامة، ومن هنا بدأ احساسنا يتنامى بالمشكلة من خلال متابعة ما يكتب عنها.

ولذلك فإن هذه الدراسة تهدف الي الإجابة على تساؤل محوري يقول: كيف تناولت صحف الدراسة المشكلة الاقتصادية في مصر؟



ثانياً تساؤلات الدراسة:

اتبثق من التساؤل المحورى التساؤلات الآتية:

س١ ما مدى اهتمام جريدتى الدراسة بالإشارة الى وجود مشكلة فى نظام الاقتصاد المصرى؟

س٢ ما مدى اهتمام جريدتى الدراسة بإبراز هذه المشكلة؟

س٣ ما اتجاه جريدتى الدراسة من موضوع القطاع العام؟

س٤ ما اتجاه جريدتى الدراسة من موضوع التحول الى اقتصاد السوق؟

س٥ ماهى تحفظات جريدتى الدراسة لفكرة التحول لاقتصاد السوق؟

س٦ ما اتجاه جريدتى الدراسة نحو حل مشكلة نظام الاقتصاد المصرى؟

س٧ ما أسلوب الافناع الذى اتبعته جريدتى الدراسة؟

ثالثاً: منهج الدراسة وأدواتها:

(١) نوع الدراسة: يدخل هذا البحث فى إطار الدراسات الوصفية أو التشخيصية، حيث يركز على تصوير وتحليل موقف صحف الدراسة من قضية التحول لاقتصاد السوق واستخلاص نتائج قد تساعد فى تصويب الرؤية للمشكلة الاقتصادية بالإضافة الى تأكيدها لوظائف الصحافة التنويرية.

(٢) يستخدم البحث منهج المسح:

ذلك المنهج الذى يعتبر جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث(١)، وذلك للتعرف على ما كتب عن القضية التى تهتم بها الدراسة.



(٣) منهج المقارنة:

ويعد منهجا هاما لهذه الدراسة، حيث يوضح لنا أوجه الاتفاق والاختلاف في تناول قضية الدراسة في كل من جريدتي الدراسة.

(٤) أداة الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون "Content analysis"، حيث أكد برسلسون "Berelson" في عام ١٩٥٣ وعام ١٩٧١ أن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا منتظما، كما، بينما أضاف كلا من "Budd, and Thorp" أن تحليل المضمون هو أداة تستخدم في ملاحظة السلوك الاتصالي العلني وتحليله، وفي سنة ١٩٨٠ جاء في كتاب "Content analysis" لمؤلفه "Klaus Krippendorff" أن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية، بهدف التوصل الى استدلالات واستنتاجات صحيحة - Vaild ومطابقة في حالة إعادة البحث أو التحليل - Replicable.

رابعاً: مادة الدراسة واختيار العينة:

١- جرائد الدراسة: أجرى الباحث دراسته التحليلية علي جريدتين مصريتين ، احدهما جريدة الأهرام الصباحية اليومية وهي من الصحف الأكثر شيوعا وأهمية في مصر والعالم العربي، كما أن لها دورا هاما في مناقشة القضايا التي تهم الوطن، عبر تاريخها الطويل الذي بدأ بالاسكندرية سنة ١٨٧٥م. وبذلك فهي تمثل تيارا عاما غير قائم علي تصنيف حزبي ولكنها تقترب في ذات الوقت من الخط الرسمي للحكومة لأسباب كثيرة في مقدمتها قاتون تنظيم سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ الذي أصبح بمقتضاه مجلس الشورى- الذي انبثق عنه المجلس الأعلى للصحافة- مختصا بتعيين رؤساء تحرير الصحف ونقل الصحفيين وغير ذلك (٣). مما خلق نوعا



من الصحفيين الذين يتسمون بالحدز (٤)، ويحاولون تقديم خدمات صحفية تمثل وجبة شهية يرضى عنها المسنولين، وبذلك يوضح تحليلها وجهة نظر الحكومة، من ناحية، ومن ناحية ثانية فهي تعرض بنسبة معقولة للرأى الآخر.

أما الجريدة الأخرى التي تم اختيارها للتحليل ، فكانت جريدة الأهالى التي تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ذلك الحزب الذى تبني الاتجاه الاشتراكى في أفكاره المختلفة والتي من بينها تشخيصه للمسألة الاقتصادية، وحيث أن البحث قد عرض لنظام الاقتصاد الاشتراكى ( الماركسى ) في الفصل الثانى بالتفصيل، كما أن لحزب التجمع اسهامات طيبة فى مجال الإهتمام بالمشكلة الإقتصادية حيث قدم ورقة للمؤتمر الاقتصادى الذى دعا إليه الرئيس مبارك بعنوان: (أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها) وله اسهامات أخرى واسعة في هذا المجال (٥). ولذلك فإن دراسة جريدة الأهالى سوف تفيدنا في التعرف علي موقف هذه الجريدة في ضوء التيار العالمى الجارف نحو اقتصاد السوق، وما هي مبرراتها.....

ولذلك فإن اختيار الجريدتين تم بطريقة العينة العمدية.

(٢) أما بالنسبة لاختيار العينة:

فقد استخدم الباحث أسلوب الأسبوع الصناعى المركب بالنسبة لجريدة الأهرام اليومية بحيث يضمن لنا ظهور جميع الأيام في التحليل، مما يساعد علي متابعة ظهور صفحات خاصة عن موضوع الدراسة، كما يتضح ذلك من جدول الأسبوع الصناعى المركب الخاص بجريدة الأهرام.



جدول موضح القيمة المتوقعة المنتظمة بطريقة  
الاستدلال الصناعي المركب لجريدة الاهرام سنة ١٩٩٢م

الشيء الاستدلال	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السبت	3	٢٩	٧	٢٥	٢	٠٢	٥١	٥١	٧	٠١	٠٠	0
الأحد	١٢		٧		٢	٧٢	١٢	١٢	١٠	٧١	٠٠	١١
الاثنين	٠٢		١١		١١		٢	١٢		٢٢		١٢
الثلاثاء	٧٢		3١		٦١		3١		٧		٢	٦٢
الأربعاء		0		١	٨١		١١		١١		١١	١١
الخميس		١٢		٦		3	٠٢		3١		٦١	٦١
الجمعة		٢٠	٢١	٨١		١٢		٧		٢	٨١	٨١



أما جريدة الأهالي فنظرا لصدورها أسبوعيا فإن الباحث قد أجرى عليها دراسة مسحية شاملة.

(٣) فقرة الدراسة: منذ بدأت الحكومة تنتهج سياسة الانفتاح كما أوضحنا، فإن وسائل الاعلام المختلفة لم تبدأ في الاهتمام بعرض هذه المسألة الخاصة بتشخيص حال الاقتصاد المصري، الا بعد أن توصلت مصر الي الاتفاق على برنامج للتثبيت الاقتصادي في صيف سنة ١٩٨٧، وذلك حينما تراكمت المتأخرات من أقساط الديون وفوائدها من أوائل الثمانينات وعجزت مصر عن سداد المستحقات الجديدة التي أخذت تتزايد قيمتها مع انقضاء فترات السماح لمعظم القروض، فضلا عن تأزم الموقف المالي مع الانهيار الذي أصاب سوق البترول الدولية(٦).

وعندما بدأت وسائل الإعلام بالاهتمام، فوجئنا بحرب الخليج الناتجة عن غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م وما ان انتهت هذه الحرب، حتى بدأ الاعلام المصري ينظر الي مشاكل وطنه الداخلية مرة ثانية ، ولذلك اخترنا سنة ١٩٩٢م على اعتبار أنها فترة واعية في تناول المسألة الاقتصادية المصرية.

#### خامسا: تحديد المفاهيم:

Market Economy

(١) اقتصاد السوق

يعرف نظام اقتصاد السوق بأنه ذلك النظام القائم على الأيديولوجية الليبرالية والسعى الي تحقيق الحد الأقصى من الأرباح أو الإشباع، والمتخذ من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الشكل التنظيمي لعلاقات الملكية في المجتمع والمعتمد علي جهاز الثمن في تخصيص الموارد الاقتصادية بين استخداماتها المختلفة(٧).



(٢) سياسة التجارة الخارجية Foreign Trade Policy  
وهي عبارة عن استخدام القيود الجمركية وغير الجمركية لتحقيق  
أهداف اقتصادية معينة، فقد يلزم للقضاء على عجز الميزان التجاري  
تقييد الواردات وتنشيط الصادرات (٨).

(٣) البطالة Unemployment  
وهي تلك الحالة التي يوجد فيها أفراد قادرين وراغبون في العمل  
بالأجر السائد في السوق ولكنهم لا يجدون عملاً (٩).

(٤) التضخم Inflation  
ويعنى الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، غير أن هذا التعريف  
لا ينصرف إلى كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض، وإنما المقصود  
هنا هو أن يكون الاتجاه العام في الأسعار صعودياً ومستمر (١٠).

(٥) الاقتصاد الأمر Comm and Economy  
ذلك النظام القائم على الأيديولوجية الجماعية وعدم المنافسة بين  
الوحدات الإنتاجية، والمتخذ من الملكية العامة لوسائل الإنتاج الشكل  
التنظيمي لعلاقات الملكية في المجتمع والمعتمد على جهاز التخطيط  
في تخصيص الموارد الاقتصادية بين استخداماتها المختلفة (١١).

(٥) التخصيصية: لا تعني بالضرورة بيع وحدات القطاع العام وإن  
كان ذلك أهم صورها، ولكنها تشمل كذلك نقل الإدارة إلى القطاع  
الخاص مع بقاء الملكية في يد الدولة وتحويل وحدات القطاع العام  
إلى شركات مساهمة مع البيع التدريجي للأسهم لأفراد الجمهور  
وتحويل بعض الخدمات التي تؤديها الدولة (مثل النظافة) إلى القطاع  
الخاص، وإدارة الوحدات الإنتاجية عن طريق عقود امتياز مع القطاع  
الخاص (١٢).



سادسا: فئات الدراسة:

من خلال متابعة الباحث لما ينشر حولها واهتمامات الرأي العام والمؤتمرات الاقتصادية المتعددة بالإضافة إلى القيام بعمل دراسة استكشافية علي عينة من الصحف المختلفة، فقد تم تحديد الفئات كما يلي:

(١) فئة أنماط التحرير: وتضمنت ما يلي:-

- أ- الخبر ب - التقرير ج- التحقيق د- الحديث
- هـ- المقال و - التحليل ز- الكاريكاتير.

(٢) فئة المصدر: وتضمنت ما يلي:-

- أ- مراسل ب - كاتب ج- مصاحف

(٣) فئات عناصر الإبراز: وتضمنت الفئات التالية:-

أ- فئة موقع الصفحة .... وتضمنت ما يلي:

- ١- صفحة أولى ٢- صفحة داخلية ٣- صفحة أخيرة

ب- فئة موقع الموضوع .... وتضمنت ما يل:

- ١- في منتصف الصفحة الأعلى ٢- في منتصف الصفحة الأسفل

ج- فئة الصور الظلية والخطية .... وتضمنت ما يلي:

- ١- صور شخصية ٢- صور توضيحية

د- فئة الفواصل .... وتضمنت ما يلي:

- ١- إطار حول الموضوع
- ٢- فاصل بين الموضوع والموضوعات الأخرى
- ٣- الموضوع على أرضية



ه- فئة العناوين .... وتضمنت مايلي:

١- عنوان ممتد ٢- عنوان عريض ٣- عنوان عمودي

و- فئة الألوان : غير الأسود.

(٤) فئات مضمون الاتصال.. وتتضمن الفئات التالية:

أ- فئة انتقاد القطاع العام.. وتضمنت ما يلي:

١- انخفاض العائد.

٢- زيادة اعباء الحكومة.

٣- زيادة العمالة.

٤- خلل هياكل التمويل.

٥- سوء الإدارة.

٦- استمرار الخسارة.

ب - فئة التحول لاقتصاد السوق.. وتضمنت ما يلي:

١- زيادة إيرادات الحكومة

٢- سرعة اتخاذ القرار

٣- تخفيف العبء المادي عن الحكومة

٤- تخفيض العبء الإداري عن الحكومة

٥- زيادة مساهمة الأفراد

٦- رفع قيمة العائد

٧- خلق جو المنافسة

٨- زيادة كفاءة العمالة.



ج- فئة انتقاد التحول لاقتصاد السوق.. وتضمنت ما يلي:

- (١) عدم تكافؤ الفرص
- (٢) ضياع حقوق العمال
- (٣) زيادة الفقر
- (٤) عرقلة التنمية القومية
- (٥) زيادة البطالة في المجتمع
- (٦) الاتجاه لمشروعات الربح السريع
- (٧) ترك المشروعات العملاقة
- (٨) الاستسلام لسياسة صندوق النقد الدولي
- (٩) نوعية المشتري
- (١٠) زيادة تمركز الملكية الفردية

د- فئة حل المشكلة.. وتتضمن ما يلي:

- ١- تخفيف الزيادة السكانية
- ٢- تشجيع العمالة بالخارج
- ٣- استخدام الثواب والعقاب في العمل
- ٤- خلق مجالات عمل جديدة
- ٥- تعديل الهياكل التحويلية
- ٦- تشجيع استثمار الرأسمالية الوطنية
- ٧- استخدام التدريب التحويلي للعمالة الزائدة
- ٨- بيع الشركات الخاسرة
- ٩- تحرير التجارة الخارجية

(٥) فئة أسلوب الإقناع:

- ١- أسلوب عاطفي
- ٢- أسلوب موضوعي



سابعا: أسلوب القياس:

وهو الأسلوب الذي اعتمدت عليه الدراسة في تحويل البيانات الوصفية الى بيانات كمية رقمية حيث استخدمنا وحدة العد أو الحصر لرصد تكرار الظاهرة.

ثامنا: إجراءات الثبات:

للتأكد من ثبات استمارة تحليل المضمون المستخدمة في البحث كان ما يلي:

١- تم اختيار الفئات ووحدات التحليل المختلفة بعد دراسة مشكلة البحث ومعرفة الهدف منه بشكل دقيق.

٢- القيام بمراجعة فئات ووحدات التحليل مرات متتالية.

٣- تعريف الفئات بشكل لا يخلق لبس أو غموض في المعنى

٤- قام الباحث بتطبيق استمارته على عينة من جريدتي الدراسة في فترتين متقاربتين، وبمقارنة نتائج التحليلين وجدت أن درجة الارتباط قد وصلت إلى ٩٧،٩٥٪ ، مما يؤكد ثبات ووضوح الاهداف وتعبير الفئات الدقيق عن مشكلة البحث.

تاسعا: معالجة مشكلة صدق التحليل وصحته:

إذا كان الثبات يقيس مدى استقرار فئات التحليل ووحداته، وإمكانية استخدامها في التوصل الى نفس النتائج مهما اختلف القائمون بالتحليل.

فإن الصدق " Validity " في التحليل يسعى الى دراسة مدى ملائمة أسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات والظواهر التي يسعى القائم بالتحليل الى قياسها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة (١٣).



ولتحقيق درجة الصدق لاستمارة التحليل:

- ١- تعريف الفئات بشكل واضح وتحديد بدقة.
- ٢- عرض الاستمارة على متخصصين للتحكيم أفاد الباحث في المفهوم الدقيق للمصطلحات المستخدمة، وتعبيرها بالتالي عن الموضوع الذي نبهته، وإن كان من بين مميزات تحليل المضمون أن مشكلة الصدق لا تؤرق القائم عليه إلا عند عمل بحث ضخم للغاية يرغب في التوصل إلى نتائج عامة تتطلب المراجعة الكثيرة والدقيقة (١٤).



مراجع الفصل الرابع

- ١- سمير حسين : بحوث الإعلام (الأسس والمبادئ) عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢٧.
- ٢- سمير حسين : تحليل المضمون ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٨ ، ١٩ .  
انظر أيضا:  
سمير حسين : بحوث الإعلام (الأسس والمبادئ) مرجع سابق، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
- Berelson, Bernard, Contentanalysis in Communication  
Recsacrh. New York Hafner  
publishing company, 1971.
- Budd, Richard, Thorp, Ropbert & Donohew, Lewis.  
onteut analysis of communication,  
New York : The Macmillau company,  
1967.
- Krippendorff fiklaus, Content analysis: An Introdaton to  
its Methodology, London: Sage Publications,  
1980.
- ٣ - فوزي عبدالغني: العلاقة بين شكل الصحيفة ومضمونها:  
ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية الآداب بسوهاج،  
١٩٨٣، ص ٢٤٨.
- ٤ - Whole. John: Journa Lismand Government The  
macmillan press Ltd, London, 1972P.71.



- ٥ - مزيد من التفاصيل لبرنامج الحزب الإقتصادي في :  
أ- السيد زهرة: مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١٢١.  
ب- هويدا عدلي: مرجع سابق، ص ص ٢٥٣، ٢٦٥.  
٦ - ابراهيم العيسوي: المسار الإقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح . مرجع سابق، ص ٣٢.  
٧ - سامي عفيفي: مرجع سابق، ص ٥١.  
٨ - ----- : نفس المرجع السابق ، ص ٣٠.  
٩ - ----- : نفس المرجع السابق ، ص ٣٤.  
١٠ - ----- : نفس المرجع السابق، ص ٣٦.  
١١ - ----- : نفس المرجع السابق، ص ٥٥.  
١٢ - سعيد النجار: مرجع سابق، ص ١٧٠.  
١٣ - سمير حسين: تحليل المضمون، مرجع سابق. ص ١٢٨.  
١٤ - سمير حسين: تحليل المضمون: المرجع السابق، ص ١٣٠.







## **الفصل الخامس**

### **نتائج الدراسة التحليلية**



الفصل الخامس  
نتائج الدراسة التحليلية

بالنظر إلى الجدول رقم (١) نلاحظ ما يلي:  
(١) ان نسبة اهتمام جريدة الاهالى بالمشكلة الاقتصادية جاءت أعلى من جريدة الاهرام، حيث تكرر الحديث حول الموضوع في الاهالى من خلال أنماط التحرير المختلفة ١٥١ مرة مقابل ١٤٠ مرة للأهرام.

(٢) على مستوى مختلف أنماط التحرير، وجدنا أن جريدة الاهالى تفوقت على الأهرام في تغطية الموضوع باستخدام نمط الخبر والتقرير والتحقيق الصحفى بينما برز جهد الأهرام في أنماط المقال ثم الكاريكاتير ثم الحديث.

(٣) كانت نسبة نشر الموضوع باستخدام نمط الخبر ٧٤،٣٧٪ بالنسبة لمجموع عينة الاهالى و ٢٠،١٩٪ للمقال و ٨٦،١٩٪ للتقرير و ٩٣،٩٪ للتحقيق و ٦٢،٦٪ لكل من الحديث والكاريكاتير.



(٤) بينما جاءت نسبة الانمط الي مجموعها الكلي بالأهرام كما يلي:  
فئة الخير بنسبة ٥٧,٣٨٪ ونمط المقال ٣٠٪ والتقرير ٧١,٥٪  
والتحقيق ٤٢,٦٪ والحديث ٨٥,٧٪ ، بينما ارتفع الكاريكاتير لنسبة  
٤٥,١١٪ .

(٥) في ضوء العينة التي تم دراستها نجد أن نسبة الجملة الى نسبة  
الاعداد التي تم تحليلها كانت بواقع تنشر ٩,٢ موضوع في كل عدد تم  
تحليله في جريدة الأهالي، وإذا استخدمنا العملية التقريبية الإحصائية  
لأقرب وحدة فإن نسبة ٩,٢-٣. \*

وكانت النسبة في الأهرام بواقع ٦٩,٢ موضوعه في كل عدد  
وباستخدام العملية الرياضية المستخدمة في النقطة رقم (٥) نجد أن  
٦٩,٢ - ٣.

ان نسبة التمثيل الطيبة جدا لهذا الموضوع تؤكد لنا الاجابة على  
تساؤل الدراسة الأول وهو: ما مدى اهتمام جريدتى الدراسة بالاشارة  
الى وجود مشكلة في نظام الإقتصاد المصرى عبرت عنها بمختلف  
أنماط التحرير.



جدول رقم ( ١ )

يوضح تغطية الموضوع من زاوية انمساظ

التحرير بالجريدتين

جريدة الأهرام		جريدة الأهرالي		النمط الجريديتين
%	ك	%	ك	
٣٨,٥٧	٥٤	٣٧,٧٤	٥٧	خبر
٣٠	٤٢	١٩,٢٠	٢٩	مقال
٥,٧١	٨	١٩,٨٦	٣٠	تقرير
٦,٤٣	٩	٩,٩٣	١٥	تحقيق
٧,٨٥	١١	٦,٦٢	١٠	حديث
١١,٤٥	١٦	٦,٦٢	١٠	كاريكاتير
١٠٠	١٤٠	١٠٠	١٥١	الجملة



جدول رقم (٢)  
يوضح فئة المصدر التي اعتمدت عليها  
الجريدة

الاهـمـام		الاهـمـالى		أنماط الجريدة أنماط المصدر
%	ك	%	ك	
٥٠	٧٠	٦٠,٢٦	٩١	مراسل
٣٥,٧١	٥٠	٩,٩٣	١٥	كاتب
١٤,٢٨	٢٠	٢٩,٨٠	٤٥	مصحف
١٠٠	١٤٠	١٠٠	١٥١	الجملة



بالنظر الى الجدول السابق يتضح ما يلي:

(١) ان جريدة الاهالي سمحت لنسبة كبيرة من المصاحفين - ٣٠٪ ،  
--كمصدر لديه ممارسة وفهم عميق للمشكلة- أن يكتبوا تحليلاتهم  
في المشكلة بينما كانت نسبة المصاحفين في الأهرام - ١٤٪.

(٢) أن نسبة - ٦٠٪ في الاهالي اعتمدت علي تغطية المراسل  
الصحفي للمشكلة. بينما كانت النسبة ٤٠٪ في نظيرتها الأهرام.

(٣) اعتمدت الأهرام على كاتبها التحليلي في معالجة هذه المشكلة  
بالرأى أكثر من جريدة الاهالي حيث كانت الأهرام - ٣٦٪ مقابل -  
١٠٪ .

.... إن هذه النتيجة تؤكد تنوع المشاركون فيما كتب عن  
المشكلة وذلك يؤكد مستوى الاهمية التي حرصت جريدتنا الدراسة على  
تناول الموضوع بها.



جدول رقم (٣) يوضح الاتجاه نحو استخدام عناصر الامراز بالجريدتين

فئات عناصر الامراز		الاجزاء		الاهرام		الاجزاء		الاهرام	
فئة	موقع	الاجزاء	الاهرام	الاجزاء	الاهرام	فئة	موقع	الاجزاء	الاهرام
صفحة اولى	٥١	٣٣,٧٧	١٠١	٣٠	٢١,٤٢	صفحة داخلية	٩١	٦٠,٢٦	١١٠
صفحة اخيرة	٩	٥,٩٦	١٠١	٣٠	٢١,٤٢	صفحة اخيرة	٩	٥,٩٦	١١٠
موقع الموضوع	٩٠	٥٩,٦٠	١٠١	٩٠	٦٤,٢٨	موقع الموضوع	٦١	٤٠,٣٩	٥٠
فئة الموضوع	٦٧	٤٤,٣٧	١٠١	٤٠	٢٨,٥٧	فئة الموضوع	١٥	٩,٩٣	٢٥
اطار	٥٠	٣٣,١١	١٠١	٨٠	٥٧,١٤	اطار	٧١	٤٧,٤٧	٦٠
فاصل	٧١	٤٧,٤٧	١٠١	٦٠	٤٣,٨٥	فاصل	٤٠	٢٦,٤٩	٧٠
ارضية	٤٠	٢٦,٤٩	١٠١	٧٠	٥٠,٠٠	ارضية	١٢١	٨٠,١٣	١٠٠
عرضة	١٢١	٨٠,١٣	١٠١	١٠٠	٧٥	عرضة	١١	٧,٢٨	١٣
ممتد	١١	٧,٢٨	١٠١	١٣	٩,٢٨	ممتد	١٩	١٢,٥٨	٢٢
عمودي	١٩	١٢,٥٨	١٠١	٢٢	١٥,٧٩	عمودي	٢	١,٣٣	٢
غير الاسود	٢	١,٣٣	١٠١	٢	١,٣٣	غير الاسود	٢	١,٣٣	٢

\* الجملة في الجريدتين هنا أكبر من حجم العينة لتكرار أكثر من فئة في الموضع الواحد .



..بالنظر الى الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

(١) أن المشكلة الإقتصادية قد حظيت بنسبة ٣٤٪ من عينة الأهالي بالنشر في الصفحة الأولى مقابل ٢١٪ في الأهرام التي أعطت نسبة ٧٠٪ في جريدة الأهالي التي انفردت بتناول المشكلة الإقتصادية على صفحتها الأخيرة بنسبة ٦٪.

.. ان ذلك يدل على أن الأهالي قد أعطت للمشكلة موقفا أفضل في الصفحات فزادت النشر في الصفحة الاولى والأخيرة، وهاتان الفصحتان تعتبران بالترتيب رقمي ١ ، ٢ من حيث الأهمية عند القارئ (١).

(٢) وإذا كانت جريدتنا الدراسة قد أكثرنا من استخدام الصفحات الداخلية في تغطيتهما للمشكلة الإقتصادية وبالنظر الى مواقع الموضوعات على الصفحة نجد أن الأهرام أعطت نسبة أكبر قليلا من الأهالي من حيث نشر الموضوعات في نصف الصفحة الأعلى الأكثر أهمية في أى صفحة ، لأنها بمثابة المركز الهندسي للبصر عند النظر الى الصفحة (٢) وان كانتا الجريدتان قد أكثرتا بصفة عامة في استخدامهما لنصف الصفحة الأعلى عن النشر في النصف الأسفل الأقل في الأهمية وذلك اتجاه إيجابي يؤكد لنا الاعتبار الذي ينظر من خلاله إلى هذه المشكلة الكبرى (٣).

(٣) ويقول Derk في كتابه "Photographymade simple": في الحقيقة أن الصورة تعد هامة في صحافة اليوم نظرا لظهور منافسة قوية لها من وسائل الإعلام المرئية وسبب الأهمية تلك هي أن الصورة تقوم بالتبليغ والإقناع والتسلية في الصحيفة ولذلك فإن للصورة والمصور الصحفي مركزا بالغ الأهمية لما تؤديه الصورة من خدمة للقارئ وتسهيل قراءته ونظراته إلى الصورة بموقعها اللائق وحجمها المتوافق مع المضمون (٤).



وبالنظر لجريدتي الدراسة وجدنا أنهما لم يوفقا في استخدام الصور الظلية والخطية بدرجة كافية ، حيث ظهرت نسبة - ٥٤ ٪ في الأهالي مقابل نسبة - ٤٦ ٪ في الأهرام، كما ظهرت الشخصية بنسبة أكبر من التوضيحية في الجريدتين، وذلك يؤكد عدم ظهور الصور في كل الموضوعات التي نشرت عن المشكلة الاقتصادية.

وربما تكون طبيعة الموضوع لا تحتاج إلى تمثيل الصورة فيها بالقدر الكافي، لكن من الغريب أن كلتا الجريدتين قد تخلتا تماما عن الرسوم التوضيحية مثل الرسوم البيانية، وذلك من الأدوات الطبية التي يفضل استخدامها في هذه الموضوعات.

(٤) أما بالنسبة لاستخدام الفواصل والاطارات والأرضيات كعناصر إبراز، فنجد أن الأهرام قد مالت إلى استخدام إطارات حول الموضوع أكثر من الأهالي حيث كانت نسبة الأهرام - ٥٧ ٪ مقابل نسبة - ٣٣ ٪ للأهالي.

\* وفي مجال استخدام الفواصل فإن الأهالي أكثر من استخدامه للفصل بين موضوع الدراسة وموضوعات أخرى جانبية بعيدا عن عمل اطار حيث كانت نسبة استخدامها للفواصل ٤٣ ٪ في الأهرام.

\* ومن حيث تسهيلات تكنولوجيا الطباعة سهولة استخدام أرضيات للموضوع بقصد لفت الانتباه واعتبارها كرقعة فاصلة عن الموضوعات المجاورة ، ولذلك وجدنا ٥٠ ٪ من موضوعات الأهرام استخدمت الأرضيات، بينما استخدمتها الأهالي بنسبة - ٢٦ ٪ واستخدام الفواصل بصفة عامة في موضوع الدراسة بل وأحيانا تم استخدام كل أشكالها المشار إليها في موضوع واحد مما ساعد على جذب النظر للموضوع وحرص عين القارئ في عدم الانزلاق أثناء قراءة الموضوع إلى موضوع آخر(٥).



(٥) ان العنوان يعد واحدا من أهم أدوات الإبراز في الصحافة الحديثة، حيث يساعد على إثارة انتباه القارئ فمن انتظم على قراءة الصحف لا ينسى جملة روز اليوسف الصحفية بعنوان "الأسلحة الفاسدة"، ان عناوينها أسقطت وزارة، وحكت لنا الموضوع (٦) فهذه أهمية العنوان لذي يلخص الموضوع في كلمات قليلة قد تصل لكلمة واحدة أو كلمتين تشعر إذا قرأتها أنك قد فهمت طبيعة الموضوع (٧).

وقد أعطت جريدتنا الدراسة الموضوع حقه من حيث الإبراز باستخدام عنوان عريض فوجدنا الأهالي تستخدمه بنسبة - ٨٠٪ مقابل ٧٥٪ للأهرام. وفي مجال العنوان الممتد فإن الأهرام استخدمته بنسبة ٩٪ مقابل نسبة ٧٪ للأهالي، كما زادت الأهرام أيضا في معالجة الموضوع باستخدام عنوان على عمود واحد فكانت النسبة - ١٦٪ مقابل نسبة - ١٣٪ للأهالي.

والمفاد مما سبق ينحصر في الاعتماد على العناوين باعتبارها عنصر إبراز، وأن نسبة العنوان العمودي كانت ضعيفة وذلك اتجاه إيجابي في درجة الاهتمام بالموضوع.

(٦) أما بالنسبة لفئة استخدام الألوان "Color" فإنه على الرغم من الأهمية المؤكدة للألوان، حيث تضيف الواقعية على الموضوع وتزين الصحيفة في عين القارئ حيث ينتظر ظهور صحف ملونة بالكامل (٨) إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الدراسة لم تعثر على استخدام اللون إلا مرتين وكاتا عبارة عن إطار في المرتين وذلك بالأهالي، وخلت الأهرام من ذلك.



يوضح اتجاه مضمون الاتصال نحو القطاع العام واقتصاد السوق

الاموال		الاموال		الاموال		القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
الحصة	ك	الحصة	ك	الحصة	ك			
%	ك	%	ك	%	ك			
٦٤,٢٨	٩٠	٢٩,٨٠	٤٥	٢٩,٨٠	٤٥	انخفاض العائد		
٦٧,٨٥	٩٥	٧,٩٤	١٢	٧,٩٤	١٢	زيادة امان الحكومة		
٣٥,٧١	٥٠	٧,٩٤	١٢	٧,٩٤	١٢	زيادة العمالة		
٥٧,٢٤	٨٠	١٥,٢٣	٢٣	١٥,٢٣	٢٣	خلل مشاكل التمويل		
٨٥,٧١	١٢٠	٥٢,٩٨	٨٠	٥٢,٩٨	٨٠	سوء الادارة		
٥٢,٥٧	٧٥	١٣,٢٤	٢٠	١٣,٢٤	٢٠	استمرار الخصارة		
٦٥,٧١	٩٢	١١,٩٢	١٨	١١,٩٢	١٨	زيادة ايرادات الحكومة		
٣٩,٢٨	٥٥	٧,٩٤	١٢	٧,٩٤	١٢	سرعة اتخاذ القرار		
٧٥	١٠٥	٤٢	٦٥	٤٢	٦٥	تخفيض العبء المادى من الحكومة		
٦٧,٨٥	٩٥	٣٠,٤١	٥٨	٣٠,٤١	٥٨	تخفيف العبء الادارى من الحكومة		
٦٣,٥٧	٨٩	١٥,٨٦	٣٠	١٥,٨٦	٣٠	زيادة مساهمة الافراد		
٦٢,٨٥	٨٨	١٣,٢٤	٢٠	١٣,٢٤	٢٠	رفع قيمة العائد		
٥٢,١٤	٧٣	٢٣,١٧	٣٥	٢٣,١٧	٣٥	خلق جو الطائفة		
٥٢,٥٧	٧٥	٢٩,٨٠	٤٥	٢٩,٨٠	٤٥	زيادة كفاءة العامل		
٦,٤٢	٩	٤٩,٦٦	٧٥	٤٩,٦٦	٧٥	عدم تكافؤ الفرص		
١٤,٢٨	٢٠	٨٤,١٠	١٣٧	٨٤,١٠	١٣٧	ضيق حقيق العمال		
٢,١٤	٣	٦٠,٩٢	٩٢	٦٠,٩٢	٩٢	زيادة الفقر		
٨,٥٧	١٢	٧٦,١٥	١١٥	٧٦,١٥	١١٥	عزلة التهمة القومية		
٣٢,١٤	٤٥	٩٢,٧١	١٤٠	٩٢,٧١	١٤٠	زيادة البطالة فى المجتمع		
١٥,٧١	٢٢	٩٢	١٣٩	٩٢	١٣٩	الربحية فى البيع السبع		
١٧,٨٥	٢٥	٩٤	١٤٢	٩٤	١٤٢	الحلجى من الضريبة والعمالة		
٤,٢٨	٦	٧٤,١٧	١١٢	٧٤,١٧	١١٢	الاستنزاف لسياسة الصندوق		
٢,٨٥	٤	٥٢,٩٨	٨٠	٥٢,٩٨	٨٠	ليونة المشتري		
٢,١٤	٣	٧٤,١٧	١١٢	٧٤,١٧	١١٢	زيادة تمرير الملكية الفردية		

\* الحملة أكثر من العينة نظراً لتداخل المفردات \*



وبمطالعة الجدول السابق يتضح لنا:

(١) أن موضوع القطاع العام الذي كتبت عنه جريدتى الدراسة بشكل موسع، تناولته جرائد الدراسة بنظرة نقدية فاحصة، في محاولة لسير غوره، والتعرف على أوجاعه المختلفة في محاولة من احداها للدفاع عنه باعتباره وحدة ضمان قوى الشعب العاملة، ويتضح لنا من خلال النسب المئوية أى الجريدتين يرغب في تغيير القطاع العام وأيهما يحاول أن يبقى عليه مع إدخال بعض الإصلاحات إلى جسده الذي أصابه الوهن فأثر على دوره الإيجابى كعامل دافع لاقتصاد الوطن، فنرى أن:-

\* جريدة الأهرام قد وجهت سهام النقد بشكل أكبر من جريدة الأهالى التى ظهر أنها تحفظت كثيرا في كشف العيوب، فكان نقدها يبدو كثيرا وكأنه على استحياء.

\* ففي العامل الأول من عوامل النقد للقطاع العام أعطت الأهرام لعنصر " أن العائد من إنتاج القطاع العام منخفض" نسبة - ٦٤٪ مقابل نسبة - ٣٠٪ من جريدة الأهالى.

\* وبالنسبة لعنصر تزايد اعانة الحكومة للقطاع العام، أشارت إليه الأهرام بنسبة - ٦٨٪ مقابل نسبة ٨٪ من جانب جريدة الأهالى.



\* أكدت نسبة -٣٦٪ من الأهرام أن نظام القطاع العام أدى إلى زيادة العمالة عن حاجة العمل، بينما تناولت جريدة الأهالي هذا العنصر بنسبة ٨٪ .

\* أكد نسبة -٥٧٪ من الأهرام أن نظام القطاع العام يعاني من خلل في الهياكل التمويلية ، وهي نسبة تتفق مع ما أشارت إلى معظمه الدراسات النظرية التي سبق عرضها في الفصل الثالث لهذه الدراسة في حين أن جريدة الأهالي قد أشارت في نقدها للقطاع العام إلى هذا العنصر بنسبة -١٥٪ .

\* ارتفعت نسبة إشارة الجريدتين إلى أن من الأسباب التي يعاني منها القطاع ، مما دفع إلى المناداة بالإصلاح الاقتصادي، كان بسبب سوء الإدارة ، حيث أكدت الأهرام ذلك بنسبة -٨٦٪ في مقابل نسبة ٥٣٪ للأهالي.

\* في إشارة من الأهرام بلغت نسبتها - ٥٤٪ أكدت أنها ترغب في الإصلاح الاقتصادي على حساب القطاع العام بسبب استمراره في الخسارة، في حين تعاملت جريدة الأهالي مع هذا العنصر بنسبة ١٣٪ .

(٢) أما بالنسبة لفئة التحول إلى اقتصاد السوق الحر والاتجاه للخصخصة، فإن حال الجريدتين تشابه مع النقطة رقم واحد، حيث ارتفعت نسبة رغبة الأهرام في هذا التوجه ، وتدنت هذه النسبة بالنسبة لجريدة الأهالي، ونفصلها كما يلي:

\* أكدت الأهرام بنسبة -٦٦٪ أن الاتجاه لاقتصاد السوق سوف يساعد كثيرا في زيادة إيرادات الحكومة عن طريق الضرائب والجمارك والجباية من هذه الأنشطة الخاصة بأشكال مختلفة، وعندما تناولت جريدة الأهالي هذا العنصر فقد أشارت إليه بنسبة -١٢٪ .



\* وأيدت الأهرام بنسبة ٣٩٪ أن التحول لاقتصاد السوق سوف يؤدي بالضرورة الى المقدرة على سرعة اتخاذ القرار وتناولت الأهالى ذلك بنسبة - ٨٪.

\* أن الاخذ بنظام السوق سوف يخفف العبء المادى عن الحكومة وقد أيدت الأهرام ذلك بنسبة ٧٥٪ مقابل ٤٣٪ للأهالى.

\* وفي عنصر تخفيف العبء الادارى عن الحكومة أشارت الى ذلك الأهرام بنسبة - ٦٨٪ في حين وردت بنسبة ٣٠٪ في جريدة الأهالى.

\* في ظل التحول لاقتصاد السوق، فإن نسبة مشاركة الأفراد على المستوى القومى سوف تزيد ، وأيدت ذلك الأهرام بنسبة - ٦٤٪ مقابل نسبة - ٢٠٪ للأهالى.

\* وإذا كانت جريدة الأهرام قد أكدت أن من عيوب القطاع العام انخفاض العائد ، فاتها وفي تشجيعها للخصخصة أكدت على أنها تساعد على ارتفاع قيمة العائد، وكان ذلك بنسبة - ٦٣٪ مقابل نسبة - ١٣٪ للأهالى.

\* وإذا كان نظام اقتصاد السوق الحر يؤدي الى خلق حالة من المنافسة التي قد تؤدي الى التجويد والإتقان، فإن هذا العنصر أيدته الأهرام بنسبة - ٥٢٪ مقابل نسبة - ٢٣٪ للأهالى.

\* ونظرا لأن صاحب العمل يتعامل مع الجميع من منظور ربحى وهما من مسلمات الاقتصاد الحر، فإن العمل فيه سوف يقود إلى ظهور عامل مرتفع الكفاءة، وقد أكدت الأهرام على هذا العنصر بنسبة - ٥٤٪ مقابل نسبة - ٣٠٪.



**\*\* ويتضح لنا في ضوء التفاصيل السابقة أن جريدة الأهرام ترغب أكثر من جريدة الأهالي في الأخذ بنظام اقتصاد السوق الحر.**

(٣) وحول التقليل من اللهث حول فكرة التحول من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين والأخذ بنظام الخصخصة أو التحول لاقتصاد السوق وفي ضوء مجموعة الوحدات التي ضمتها هذه الفئة الناقدة للإجتهاد الداعي لها نجد أن :

.. جريدة الأهالي قد تفوقت على الأهرام بنسب مئوية واضحة في توجيه الكيل للتخصيصية حيث وجدنا ما يلي:

\* أن الأخذ بنظام الخصخصة سوف يؤدي إلى خلق حالة عدم تكافؤ الفرص، وقد تناولت الأهالي ذلك في تناولها لمشكلة الدراسة بنسبة - ٥٠٪ مقابل نسبة - ٦٪ من جانب الأهرام.

\* وفي ظل هذا النظام رأيت جريدة الأهالي أنه نظام سيؤدي حتما إلى ضياع حقوق العمال الذي قدم اتحادهم ( الاتحاد العام للعمال) ورقة عمل لمؤتمر اقتصاديات العمل في أبريل ١٩٧٥ حيث جاء من بين توصياته " ضرورة تدعيم الحقوق العمالية وتطورها إلى ما هو أفضل وصولا إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل"(٩).

وقد عرضت الأهالي لهذه الوحدة بنسبة - ٨٤٪ مقابل نسبة ١٤٪ - من الأهرام.

\* وإذا كان الأساس الذي انطلقت اليه ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، هو رعاية الجانب الاجتماعي، وتقديم الدعم للتخفيف عن الكادحين، إلا أن هذا التحول سوف يودع إلى الأبد فكرة الرعاية الاجتماعية لهؤلاء الكادحين حيث يهدف القطاع الخاص دائما إلى تحقيق الربح بغض النظر عن الأسلوب، ذلك القطاع الذي مارس أبشع أنواع الاستغلال(١٠).



ولذلك أشارت الأهالى إلى أن الأخذ بنظام اقتصاد السوق الحر سوف يؤدي لزيادة الفقر في المجتمع بصفة عامة، لأنه نظام استغلالي، وذلك بنسبة -٦١٪ مقابل نسبة -٢٪ للأهرام.

\* وقد أكد خالد محيى الدين فى الجلسة الثامنة والأربعين ١٩٧٧/٥/١٥ فى دور الاعتقاد الأول على ضرورة أن يضاف الى المادة (٦) من القانون التى تضمنت منح الضمانات والإمتيازات ما نصه: "كل ذلك بشرط ارتباط المشروع بأولويات التنمية المقررة فى الخطة القومية وأن يؤدي إلى إضافة ملموسة فى رأس المال الثابت وزيادة فى العمالة وفى الإنتاج السلعى اللازم للإقتصاد القومى" (١١).

وفى ضوء ذلك نجد أن جريدة الأهالى أكدت بنسبة -٧٦٪ أن نظام التحول لاقتصاد السوق يؤدي الى عرقلة التنمية القومية، مقابل نسبة -٩٪.

\* وجدنا أن الأخذ بنظام الخصخصة سوف يؤدي الى زيادة البطالة فى المجتمع، وقد ناقشت الأهالى ذلك وأكدته فى موضوعاتها التى تم تحليلها بنسبة -٩٣٪ مقابل نسبة -٣٢٪ للأهرام.

\* وفيما يبدو أن هناك توجسات من القطاع الخاص بالنسبة للأهالى فى ضوء تاريخه الذى وجدنا منه شرائح قد حققت ثروات طائلة وأصبحت مستغلة (١٢).

\* ولذلك فإن جريدة الأهالى أيدت بنسبة ٩٢٪ أن من عيوب الأخذ بنظام القطاع الخاص هو الرغبة فى تحقيق الربح السريع وأيدت الأهرام ذلك بنسبة -١٦٪.



\* وإذا كان القطاع الخاص في مصر كما ورد في الفصل الثالث لا يرغب في خوض الأعمال التي تحتل المغامرة أو التي يتأخر فيها الربح، ولذلك أكدت الأهالي بنسبة ٩٤٪ أن ذلك النظام يعيبه التخلي عن المشروعات العملاقة مثل السد العالي ومصانع الحديد والصلب والألمونيوم وقطاعات الخدمات الأخرى... بينما أكدت الأهرام ذلك بنسبة - ١٨٪.

\* وتتزايد نسبة البطالة عن ١٠٪ في مصر حسب الإحصاءات الأخيرة وذلك يعنى وجود مليون وثلاث المليون فرد بلا عمل ، وهى ظاهرة غاية فى الخطورة اجتماعيا وسياسيا باعتبار أن النسبة الكبرى من المتعطلين هم شباب متعلمون (١٣).

ولذلك أشارت الدراسة الى أن الأهالي اعتقدت في أن ذلك سوف يؤدى إلى زيادة البطالة في المجتمع بنسبة - ٩٣٪ مقابل نسبة - ٣٢٪ للأهرام.

\* وحول الإعتقاد بأن صندوق النقد الدولي قد فرض شروطا وتم الإستسلام لها وذلك أمر مخيف لأن الصندوق يتولى مهمة الحارس الشخصى للنظام الرأسمالى الحالى والمشرف العام على توجيه السياسات التى تتبعها المؤسسات النقدية وأسواق المال الخاصة بهذا النظام وتعتبر أمريكا بمثابة رئيس مجلس الإدارة الذى يشبه من يملك حق الفيتوفى الصندوق ولذلك فإن شروط الصندوق تكون فى الغالب وجهة نظر الدول الدائنة (١٤).

أشارت الأهالي ادخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأوروبية بنسبة - ٧٤٪ مقابل نسبة - ٤٪ للأهرام.



\* والخوف دائما من المستثمر الاجنبى ومن يقوم بشراء القطاع العام والتدخل الاجنبى جعل الأهالى تعلق على ذلك بنسبة -٥٣٪ مقابل -٣٪.

\* والخوف أيضا من انتشار القطاع الخاص صاحب السوابق فى الإستغلال من وجهة نظر الأهالى جعلها تركز بنسبة -٧٤٪ على أن التحول لاقتصاد السوق يخلق زيادة تركز الملكية الفردية فتنشأ عنه المشاكل السابقة بالإضافة للإحتكار وأخطاره فى حين أشارت الأهرام إلى ذلك بنسبة -٢٪.

.. وفى ضوء هذا الجدول الذى ضم الفئات الخاصة باتجاه مضمون الاتصال نحو القطاع العام واقتصاد السوق وأوجه النقد الموجهة إليهما، وجدنا أن هذا الجدول يجيب على تساؤلات الدراسة المسلسلة من رقم (٣) إلى رقم (٥).

\* بالنسبة لسؤال: (ما اتجاه جريدتى الدراسة من موضوع القطاع العام؟) .. وجدنا أن جريدة الأهرام كانت أكثر حماسا لفتح الباب للإصلاح وتوجيه اللوم والنقد المبرح للقطاع العام بينما انتقدته جريدة الأهالى بنسبة متدنية للغاية.

\* أما بالنسبة لسؤال: (ما اتجاه جريدتى الدراسة من موضوع التحول لاقتصاد السوق؟) .. فقد تكرر الموقف كما فى التساؤل السابق، فقد أيدت الإتجاه للخصخصة بنسب مرتفعة فى مختلف وحدات الفئة وجاءت الأهالى بنسب متدنية، عزوفا منها وتعبيرا عن عدم تحمسها لهذا الإتجاه باعتباره الحل البديل للقطاع العام.



\* أما بالنسبة لسؤال : (ما هي تحفظات جريدتى الدراسة فى فكرة التحول لاقتصاد السوق؟).

فقد ارتفعت حدة النقد من جانب جريدة الأهالى وتحفظت على عناصر كثيرة ضمنيتها هذه الفئة فى مقدمتها ضياع حقوق العمال وزيادة البطالة والتخلى عن المشروعات العملاقة وغير ذلك مما فصلناه فى تحليل الجدول، بينما تدنت إلى حد كبير أشكال النقد لهذا التحول من جانب جريدة الأهرام.



جدول رقم (١٥) بوضوح اتجاه الجهود تبين في حل المشكلة الاقتصادية

الأهم			الأهم			مبادرات حل المشكلة الاقتصادية
الجملة	ك	%	الجملة	ك	%	
٦٥,٧١	٩٢		٥٦,٢٩	٨٥		تخفيض الزيادة السكانية
٧٢,٨٥	١٠٢		٦,٢٣	٩٧		تشجيع المعاملة بالخارج
٢٠	٢٨		٧٠,١٩	١٠٦		استخدام الثواب والمقاب في العمل
٥٧,١٤	٨٠		٧٤,١٧	١١٢		خلق مجالات عمل جديدة
٥٠,٧١	٧١		٥٧,٦١	٨٧		تعدد عمل الربهاكل التمويلية
٧٤,٢٨	١٠٤		٣٣,١١	٥٠		تشجيع استثمار الرأسمالية الوطنية
٥٨,٥٧	٨٢		٧,٩٤	١٢		التدريج التحويلي للمعالم الزائدة
٧٠	٩٨		٧,٩٤	١٢		بيع الشركات الخاسرة
٥٥,٥٥	٧٧		١٥,٢٣	٢٣		تحرير التجارة الخارجية
٦٦,٤٢	٩٣		٦٨,٢١	١٠٣		الاستغلال الامثل للموارد

\* الجملة هنا أكبر بكثير من اجمالي السبعة نظرا لتدخل المبادرات التي نفهسها في  
التر من موفوع



بمطالعة الجدول السابق يتضح الآتى:

\* أن مفردات عديدة قدمت فى هذه الفئة كعناصر لحل المشكلة، وبالنظر إلى جريدتى الدراسة نجد أنهما اقتربا فى النسبة المئوية تارة وتباعدة تارة أخرى، وذلك لاختلاف سياساتهما التحريرية حيث كانت موافقهما من وحدات هذه الفئة كما يلى:-

(١) كانت مشكلة زيادة السكان أحد أسباب المشكلة الإقتصادية ولذلك كانت الحاجة إلى تخفيف هذه الزيادة أحد أشكال الحل المطروحة، حيث أصبح من الضرورى التعرف على العدد الأمثل للسكان فى دولة ما وفى وقت ما.. وإلى أى مدى تؤثر زيادة السكان على الإقتصاد القومى؟.. وما هى العلاقة بين تزايد السكان ، وتوافر الطعام والاستهلاك والادخار والأجور(١٥).

وبالنظر للجدول نجد أن الأهرام قد أكدت على هذه النقطة كأحد أشكال حل المشكلة الإقتصادية بنسبة -٦٦٪ مقابل نسبة -٥٦٪ لجريدة الأهالى.

(٢) وإذا كان المصريون عندما بدأوا يشعرون بضيق الحال والعوز، قررت فئات كثيرة منهم الهجرة لتعمل فى الخارج لتحسين أوضاعهم الإقتصادية، مما خفف من شدة الأزمة الإقتصادية المصرية، ولذلك اقترحت جريدتى الدراسة فى ضوء تفاقم المشكلة السكانية، تشجيع المصريون على السفر للعمل فى الخارج، وقد تجاوزت الأهرام مع ذلك بنسبة -٨٣٪ مقابل نسبة -٦٤٪ للأهالى.

(٣) وحول مبدأ استخدام الثواب والعقاب فى مستوى الأداء فى العمل، سواء بالحافز أو بالتحقيق فى حالتى النجاح والتقصير.. وجدنا أن الأهرام لم تعطى سوى نسبة ٢٠٪ لذلك فى حين تمسكت به وكررت جريدة الأهالى بنسبة -٧٠٪ وذلك لرفع الإنتاج.



(٤) وإذا كانت الزيادة السكانية وبعض النظم الاقتصادية قد تؤدي في حالة نقص الموارد إلى زيادة حجم البطالة فإن أحد ملامح حل هذه المشكلة تبدو في فتح مجالات عمل جديدة، حيث طالبت الأهالي بذلك بنسبة - ٧٤٪ مقابل نسبة ٥٧٪ للأهرام.

(٥) إن الحكومة ينبغي أن تقوم بتحسين الإدارة والبحث عن مصادر تمويل جديدة تساعد على دفع النظام الاقتصادي بشكل لا يمثل عبء على الموازنة العامة، ولذلك تجاوزت الأهالي مع هذه النقطة بنسبة - ٥٨٪ مقابل نسبة - ٥١٪ لجريدة الأهرام.

(٦) إن الرأسمالية الوطنية تعد الضلع الخامس في تحالف قوى الشعب، اهتمت جريدتا الدراسة بالحديث عن دورها في دفع عجلة الاقتصاد المصري حيث طالبت الأهرام بتشجيع الإستثمار لصالح الرأسمالية الوطنية وكان ذلك بنسبة - ٧٤٪ مقابل نسبة - ٣٣٪ لجريدة الأهالي التي سبق أن تحفظت على ممارسات الرأسمالية الوطنية المصرية في الاقتصاد المصري وطالبتها بعدم الشعور بأنها نذ للقطاع العام.

(٧) من بين ما قدم الإتحاد العام لنقابات عمال مصر من مقترحات لتطوير ودعم القطاع العام، تأكيده على ضرورة امتصاص ما يوجد من عمالة زائدة في بعض شركات القطاع العام وذلك بالنقل إلى شركات القطاع العام المنشأ حديثاً (١٦) .. وبالنظر إلى جريدتي الدراسة نجد أن الأهالي اعتقدت في ذلك بنسبة - ٧٤٪ مقابل نسبة - ٥٩٪ للأهرام.



(٨) عرضنا فى الفصل الثالث من الدراسة للأفكار المختلفة التى طالب بعضها بالتخلى عن القطاع العام جملة وتفصيلا، وطالبت كتابات أخرى بالتخلى عن الشركات الخاسرة والتصرف فيها بالبيع ولذلك نجد أن جريدة الأهرام التى مالت فى ضوء الدراسة التحليلية إلى الأفكار الخاصة بالإصلاح والخصخصة تؤيد هذه الفكرة بنسبة ٧١٪ بينما لم تتكرر هذه الفكرة كأحد أشكال الحل للمشكلة الإقتصادية فى الأهالى بنسبة ٨٪.

(٩) يمكن القول: بأنه لا يوجد نظام مطلق للتجارة الحرة، كما أنه لا يوجد نظام مطلق للحماية التجارية، ولكن الذى يوجد فى عالمنا المعاصر هو أساليب تتبعها الحكومات الواعية، سعيا وراء مصلحة مواطنيها وتسعى الشركات لتحقيق الأرباح والنمو واكتساب الأسواق والسيطرة عليها وعلى هذا يتضح أن معظم الدول بقطاعيها العام والخاص تسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية بمساعدة قطاع التجارة الخارجية (١٨).

وقد شجعت الأهرام الإتجاه لتحرير التجارة الخارجية وبعض الحظر المتكرر على مختلف السلع، وتشجيع المنافسة وكانت نسبة تصور الأهرام لهذا الحل ٥٦٪ مقابل نسبة ١٥٪ للأهالى.

(١٠) وطالبت جريدة الأهالى بضرورة الاستغلال الأمثل للموارد وذلك بنسبة ٦٨٪ مقابل نسبة ٦٦٪ من جانب الأهرام.

ولذلك فإن وحدات هذه الفئة تجيب بوضوح على تصور الجريدتين لحل المشكلة ، أيدتها فى الإبقاء على القطاع العام جريدة الأهالى أكثر من جريدة الأهرام.







بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لنا الاتي:-  
(١) أن اختيار الحجة والأرقام، كانت لها الغلبة في النسبة المئوية للموضوعات التي تم تحليلها، وبذلك فإن اتجاه الصحف اعتمد على تقديم الموضوع بشكل منطقي، وبأسلوب موضوعي حيث كانت نسبتها في الأهرام - ٦٨٪ مقابل نسبة ٦٦٪ للأهالي.

(٢)\* وفي مجال التأثير العاطفي واستخدام أسلوب يخاطب الوجدان رأينا أن جريدة الأهالي استخدمت هذا الأسلوب بنسبة أكبر من الأهرام من خلال تأكيدها على التذكرة بالمكاسب الثورية وحرصا على الطبقة العمالية حيث بلغت نسبة اهتمام الأهالي بهذه الوحدة - ٤٨٪ مقابل نسبة - ٤٦٪ للأهرام.

ويجب لنا ذلك على التساؤل الأخير على أن الاسلوب الموضوعي كان الأساس في التعامل مع المشكلة مع نسبة لا يستهان بهامن إشارة العاطفة خاصة في جريدة الأهالي.



مراجع الفصل الخامس

- ١- Arnold, Edmund: Functional Newspaper design. Harper and Row, New York, 1965. P.155.
- ٢- Arnold, Edmund: Ibid, P.151.
- ٣- Bowskill, Derk, Photography made simple London: Bullter and to nner. Ltd, 1980 P.3.
- ٤- Emery, Introduction to mss communication, (New York): Podd mead, 1969, p.278.
- ٥- Rivery, William: Newspaper Features and magazine articles, 2 ed (Belmont: Wadsworth publishing company, 1976, P.303.
- ٦- فتحي خليل: العنوان الصحفي والتنسيق بين الأقسام، الإتحاد العام للصحفيين العرب، السلسلة المهنية رقم (٦) ١٩٨٢، ص ١٤.
- ٧- Gerst, E, Rogert, Headlines and deadlines (New York, Columbia University, press). 1960, P.104.
- ٨- Moen, R, Daryl, Newspaper Layout and design, 2ed the Iowa state University press, ames, 1985, PP. 243-244.
- ٩- هويدا عدلى: مرجع سابق، ص ٢٥٦.
- ١٠- هويدا عدلى: المرجع السابق نفسه. ص ٢٥٤.
- ١١- السيد زهرة: مرجع سابق. ص ١١٨.
- ١٢- هويدا عدلى: مرجع سابق. ص ٢٥٣.
- ١٣- ابراهيم العيسوى: المسار الإقتصادي في مصر: مرجع سابق، ص ١٤.



- ١٤- ابراهيم العيسوي: المرجع السابق نفسه. ص ٣٣.
- ١٥- محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية. دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٥، ص ص ١٩٨، ١٩٩.
- ١٦- هويدا عدلى: مرجع سابق. ص ٢٦٢.
- ١٧- محمد ناظم حفتى: الإصلاح الإقتصادي. مرجع سابق. ص ٢١١.



#### نتائج الدراسة

أولاً: نعرض فيما يلي لأهم نتائج هذا البحث:

(١) أن جريدة الأهالي اهتمت على المستوى الكمي بمناقشة المشكلة الاقتصادية أكبر من الأهرام.

(٢) أن تناول المشكلة باستخدام نمط الخبر شكل أعلى درجة في أنماط التحرير تلاه المقال والتقرير.

(٣) اعتمدت الأهرام في إثارة المشكلة بقلم كاتبها ومراسليها في حين اعتمدت الأهالي أكثر على مراسليها والمصحفين من الخبراء والمتخصصين في الاقتصاد.

(٤) أثارت الأهالي المشكلة بالصفحة الأولى أكثر من الأهرام، وكذلك على صفحاتها الأخيرة، وقد اتخذت لها موقعا أفضل، وهو نصف الصفحة الأعلى الذي يتفق مع مسيرة العين عند النظر والقراءة، وكذلك زاد استخدام الصور في جريدة الأهالي عن الأهرام. وتعاملت مع الموضوعات بشكل جاذب للبصر من خلال الأرضيات والفواصل والإطارات والعناوين الممتدة والعريضة وذلك يؤكد إبراز المشكلات بشكل طيب في جريدة الأهالي أولاً ثم الأهرام ثانياً.

(٥) أن الأهالي لم تنفعل كثيراً بالإشارة إلى انتقاد القطاع العام، في حين فندت الأهرام في نقدها القطاع العام بنسبة أكثر وضوحاً.

(٦) كذلك أيدت الأهرام بنسبة كبيرة التحول لاقتصاد السوق وتدنت نسبة الأهالي في هذا الشأن.

(٧) أكدت الأهالي أن التحول الاقتصادي سوف يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص وضياع حقوق العمال وعرقلة التنمية وزيادة الفقر والبطالة



والتخلي عن المشروعات العملاقة والإستسلام لسياسة صندوق النقد الدولي والتخوف من نوعية المشتري، في حين تدنت نسبة النقد عند الأهرام لهذه العناصر.

(٨) طالبت الأهالي بفتح مجالات عمل جديدة واستخدام أسلوب الثواب والعقاب في العمل واستخدام أسلوب التدريب التحويلي للعمالة الزائدة إلى منشآت القطاع العام الجديدة والمطالبة بالإستغلال الأمثل للموارد.

(٩) في حين ركزت الأهرام على بيع الشركات الخاسرة بالإضافة إلى تشجيع رأس المالية الوطنية وتخفيف حدة الزيادة السكانية وتعديل الهياكل التمويلية.

(١٠) إن الأهرام والأهالي مالتا الى استخدام الأسلوب الموضوعي في اقتناع القارئ ، وإن كانت الأهالي قد استخدمت بالإضافة الى الموضوعية ، الأسلوب العاطفي أكثر من الأهرام، لإثارة عاطفة القارئ في التمسك بفكرة المكاسب الثورية والتي من بينها القطاع العام.

ثانيا: مقترحات البحث:

(١) ضرورة شرح وتبسيط المفاهيم الإقتصادية لأن جمهور القراء ليسوا على درجة علمية واحدة. وخاصة أن علم الإقتصاد من العلوم التي يصبح الحديث عنها جافاً، فيصبح التبسيط مفيداً للجمهور العام القارئ وليس الخاص.

(٢) ضرورة الإهتمام باستخدام الرسوم البيانية والتوضيحية الأخرى في هذه الموضوعات لتسهيل مهمة القارئ حيث نستطيع أن ننقله



من الأرقام التجريدية إلى المرحلة الواقعية بوسيلة الإيضاح المستخدمة.



## ثبت المراجع



## مراجع الدراسة

أولاً: رسائل جامعية.

- ١- فوزى عبد الغنى: العلاقة بين شكل الصحيفة ومضمونها: ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، سوهاج، ١٩٨٣.

ثانياً: الدوريات:

- ١- ابراهيم الدسوقي أباطة: النموذج الإيماني (الإصلاح الإقتصادي في مصر والتطورات الدولية): كتاب الأهرام الإقتصادي، سلسلة ٤٣،

سبتمبر، ١٩٩١.

- ٢- أحمد جمال الدين مرسى: قضية الخصخصة (ضغوط خارجية أم دوافع داخلية)

مجلة العربي، مطابع الوطن، الكويت، أغسطس، ١٩٩٣.

- ٣- حازم الببلاوى : من النظام الإقتصادي الجديد الى نظام المعلومات الجديد، مجلة الإعلام العربي، دورية نصف سنوية تصدر عن المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم، بتونس، العدد الأول، السنة الثانية، ١٩٨٢.

- ٤- صلاح الدين حافظ: ثورة يوليو والديمقراطية بين سلبيات التجربة والحملة الإعلامية، مقال بمجلة الدراسات الإعلامية، العدد رقم ٦٨ (يونيو - سبتمبر) القاهرة، ١٩٩٢.

- ٥- فتحى خليل : العنوان الصحفى والتنسيق بين الأقسام. الإتحاد العام للصحفيين

(العرب، السنينة المهنية رقم (٦) ١٩٨٢.



- ٦- هويدا عدلى: العمال والسياسة (١٩٥٢ - ١٩٨١)، كتاب الأهالى، مطابع شركة  
الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، رقم ٤٥، يوليو، ١٩٩٣.

ثالثاً : ندوات ودورات تدريبية ومؤتمرات:

- ١- أحمد الغندور، الإقتصاد المصرى: المشكلة والحل، الدورة التدريبية لمحورى  
الشنون الإقتصادية بالمجلس الأعلى للصحافة، (الأمانة العامة)  
في الفترة من (٩ - ٢٨ يونيو) مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.  
٢- اسماعيل صبرى عبد الله: الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان  
العالم الثالث مع اشارة خاصة لمصر، بحث للمؤتمر الأول لقسم  
الإقتصاد (البطالة في مصر) دار النهضة العربية، ١٩٨٩.  
٣- ايهاب عز الدين: النظم الإقتصادية والسياسية المعاصرة في محاضرة بمعهد  
العلاقات العمالية، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، د.ت.

رابعاً: المراجع العربية:

- ١- ابراهيم العيسوي: المسار الإقتصادى في مصر وسياسات الإصلاح، دراسة  
نقدية في الأزمة، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٨٩.  
٢- أحمد فريد، وسهير محمد: تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مؤسسة شباب  
الجامعة بالإسكندرية، ١٩٨٦.  
٣- أحمد سعيد دويدار: أفول نجم القطاع العام، مطابع أخبار اليوم، القاهرة،  
١٩٩٢.  
٤- اسماعيل صبرى عبد الله: تنظيم القطاع العام: الأسس النظرية وأهم  
القضايا  
التطبيقية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩.  
٥- اسماعيل محمد هاشم وعاطف احمد حشيش: مبادئ علم الإقتصاد، دار



- المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.
- ٦- السيد زهرة: أحزاب المعارضة وسياسة الإفتتاح فى مصر، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٧- سعيد النجار: نحو استراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة، ط١، ١٩٩١.
- ٨- سمير حسين: بحوث الإعلام (الأسس والمبادئ)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٩- ----- : تحليل المضمون: عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣.
- ١٠- عارف حمو وآخرون: محاضرات فى الإقتصاد، دار الهلال ، القاهرة، ١٩٩٠.
- ١١- عبدالجليل العمرى: ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الإقتصادى: دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١٢- عبد الرحمن يسري أحمد : تطور الفكر الإقتصادى ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠.
- ١٣- طارق حجي: ما العمل (تحليل وتأسيس لمشكلات مصر المعاصرة)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦.
- ١٤- مجدى الشوربجى: الإقتصاد والقياس (النظرية والتطبيق)، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢.
- ١٥- محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٥.
- ١٦- محمد ناظم حفى: الإقتصاد والقياس (النظرية والتطبيق)، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢.

#### خامسا: المراجع المعربة:

- ١- دوناھيو : قرار التحول الى القطاع الخاص (غايات عامة ووسائل خاصة)



- ترجمة: محمد مصطفى غنيم ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩١.
- ٢- روبرت دال: مقدمة الى الديمقراطية الاقتصادية. ترجمة محمد مصطفى غنيم ، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٢.
- ٣- ماتسفيك، اووين: علم الاقتصاد. ترجمة بيهراثيش، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩٨.
- ٤- هيلبرونر روبرت : قادة الفكر الاقتصادي: ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج٢ دن.

#### سادسا: المراجع الأجنبية:

- 1- Arnold, Edmund: Functionql Newspaper design Haper and Row, New York, 1965, P. 151, 155.
- 2- Berelson, Bernard, Content anlysis in Communication New York Hafner Publishing company, 1971. Resarch.
- 3- Bowskill, Derk, Photography made simple London: Bullter and to nrer. Ltd, 1980, P.3.
- 4- Budd, Richard, Thorp, Robert & Donohew, Lewis. Conteut analysis of Commumication, New York: The Macmillau Company, 1967.
- 5- Don, Dalten: Newspaper management. Londo, Heinman, 1967.P.29
- 6- Emery, Introducation to mes Commumication, (New York): Podd mead, 1969, P> 278.



- 7-E, Roscoe, Organizational Production: Richard, D. L. R. Min, inc, Hpmewood, Filionis. 1969, P>220.
- 8- Frank, Thoyere: Newspaper Business Management, New York, Printic, Hall. 1954. P.29.
- 9- Gerst, E, Rogert, Headlines and deadline University, Press. 1960, P.104.
- 10- John, Golden: Newspaper management. London, Heinman, 1967, P. 13.
- Industry, 11-- Gyril Spector: Management in the printing Longman, Green and Co.L.T.D, on, 1969, P.60.
- 12- Krippend orffiklaus, Content analysis: An Introduction to its Methodolog, London: Sage Publications, 1980.
- 13- Moen, R, Daryl, Newspaper Layout and design, 2ed the Iowa state University, Perss, ames, 1985, PP. 243-244.
- 14- Philip Kotler: Marketing management, Analysis, Planning and Control, Engle wood cliffs, New Jersey, Prentice-Hall, 1972, PP.250-252.
- 15- Rivery, William: Newspaper Features and magazine articles, 2 ed (Belmont: Wadsworth Publishing Company, 1967, P.303.
- 16- Whole. John: Journalism and Government The Macmillan press Ltd, London, 1972, P.71.



المحتوي

الموضوع	الصفحة
- تمهيد.....	٧
- الفصل الأول: تطور الفكر الإقتصادي.....	١١
أولاً: الفكر والنظام الإقتصادي في مرحلة العصور الوسطى.....	١٥
ثانياً: النظام الرأسمالي.....	١٧
- شريعة الملكية الخاصة.....	١٧
- وجود المؤسسات الخاصة.....	١٨
- الرقابة على النظام الإقتصادي بواسطة جهاز الثمن.....	١٨
- أهمية المنافسة.....	١٨
- تدنى دور الحكومة.....	١٩
ثالثاً: المدرسة الماركسية "الإشتراكية".....	٢٠
رابعاً: النظام الإقتصادي المختلط.....	٢٢
- الفصل الثاني: مشكلة الإقتصاد المصري:	٢٥
- الندرة.....	٢٦
- أسباب مشكلة الندرة.....	٢٦
- تعدد وتطور الحاجات.....	٢٧
- الاختيار والتضحية.....	٢٧
- جوهر مشكلة مصر الإقتصادية.....	٢٨
- الفصل الثالث: القطاع العام وسياسات الإصلاح:	٣٧
- الفصل الرابع: اجراءات الدراسة التحليلية:	٥١
أولاً: مشكلة الدراسة وأهدافها.....	٥٢
ثانياً: تساؤلات الدراسة.....	٥٣



٥٣	.....	ثالثا: منهج الدراسة وأدواتها.
٥٤	.....	رابعا: مادة الدراسة واختيار العينة.
٥٧	.....	خامسا: تحديد المفاهيم.
٥٩	.....	سادسا: فئات الدراسة.
٦٢	.....	سابعا: أسلوب القياس.
٦٢	.....	ثامنا : اجراءات الثبات.
٦٢	.....	تاسعا: معالجة مشكلة صدق التحليل وصحته.
٦٧	.....	- الفصل الخامس: نتائج الدراسة التحليلية:
٩٤	.....	النتائج والمقترحات.
١٠٥	.....	ملاحق الدراسة.



## ملحق الدراسة



دليل استمارة تحليل المضمون

رقم المربع	المذلول الذي يشير إليه
١	اسم الجريدة.
٢	تاريخ الصدور.
٣	فئة أنماط التحرير (١/٣) الخبر . ٢/٣ التقرير - ٣/٣ التحقيق -
٤م	
	الحديث - ٥/٣ التحليل - ٦/٣ المقال - ٧/٣ الكاريكاتير).
٤	فئة المصدر: (١/٤ المراسل ٢/٤ الكاتب - ٣/٤ المصاحف).
٥	فئة عناصر الإبراز: (١/٥ موقع صفحة أولى - ٢/٥ صفحة داخلية - ٣/٥ صفحة أخيرة - ٤/٥ نصف صفحة أعلى - ٥/٥ نصف صفحة أسفل . ٦/٥ صور شخصية - ٧/٥ صور توضيحية - ٨/٥ فاصل - ٩/٥ إطار - ١٠/٥ أرضية - ١١/٥ عنوان ممتد - ١٢/٥ عريض - ١٣/٥ عمودي - ١٤/٥ ملون غير الأسود).
٦	فئة مضمون الإتصال: (١/٦ انتقاد القطاع العام - ١/١/٦ انخفاض العائد - ٢/١/٦ زيادة اعانة الحكومة - ٣/١/٦ زيادة العمالة - ٤/١/٦ خلل هياكل التمويل - ٥/١/٦ سوء الإدارة - ٦/١/٦ استمرار الخسارة
	٢/٦ التحول لاقتصاد السوق - ١/٢/٦ زيادة إيرادات الحكومة -
	٢/٢/٦ سرعة اتخاذ القرار - ٣/٢/٦ تخفيف العبء المادي عن الحكومة - ٤/٢/٦ تخفيف العبء الإداري عن الحكومة - ٥/٢/٦
	زيادة مساهمة الأفراد - ٦/٢/٦ زيادة قيمة العائد - ٧/٢/٦ خلق جو المنافسة - ٨/٢/٦ زيادة كفاءة العمالة.
	٣/٦ انتقاد التحول لاقتصاد السوق - ١/٣/٦ عدم تكافؤ الفرص -
٢/٣/٦	



ضياع حقوق العمال - ٣/٣/٦ زيادة الفقر - ٤/٣/٦ عرقلة التنمية  
القومية - ٥/٣/٦ زيادة البطالة فى المجتمع - ٦/٣/٦ الإتجاه  
لمشروعات الريح السريع - ٧/٣/٦ ترك المشروعات العملاقة -  
٨/٣/٦ الإستسلام لسياسة صندوق النقد الدولى - ٣/٦ نوعية  
المشترى - ١٠/٣/٦ زيادة تركيز الملكية الفردية.  
٤/٦ فئة حل المشكلة - ١/٤/٦ تخفيف الزيادة السكانية - ٢/٤/٦

#### تشجيع

العمالة بالخارج - ٣/٤/٦ استخدام أسلوب الثواب والعقاب فى العمل

٤/٤/٦ خلق مجالات عمل جديدة - ٥/٤/٦ تعديل الهياكل التمويلية -  
٧/٤/٦ استخدام التدريب التحويلى للعمالة الزائدة - ٨/٤/٦ بيع

#### الشركات

الخاسرة - ٩/٤/٦ تحرير التجارة الخارجية.  
٧ فئة أسلوب الإقناع : (١/٧) الأسلوب العاطفى - ٣/٧ الأسلوب  
الإقناعى).



